

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأمة العشرون

مجلس الأعيان الثلاثون

الدورة العادية الثانية

جدول أعمال الجلسة السادسة لمجلس الأعيان
المقرر عقدها في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم
الاثنين الواقع في ١٨ شوال سنة ١٤٤٧ هجرية
الموافق ٦ / ٤ / ٢٠٢٦ ميلادية

مجلس الأمة العشريون

مجلس الأعيان الثلاثون
الدورة العادية الثانية

جدول أعمال الجلسة السادسة لمجلس الأعيان
المقرر عقدها في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم
الاثنين الواقع في ١٨ شوال سنة ١٤٤٧ هجرية
الموافق ٦ / ٤ / ٢٠٢٦ ميلادية

أولاً: قرار اللجنة المشتركة (اللجنة القانونية واللجنة المالية والاقتصادية)
رقم (١) تاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٦، بشأن مشروع قانون عقود التأمين
لسنة ٢٠٢٥.

ثانياً: قرار اللجنة المالية والاقتصادية والمتضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي
الثالث والسبعون لعام ٢٠٢٤.

أمين عام مجلس الأعيان

عبدالرحيم ماهر الواكد

نسخة: دولة رئيس الوزراء الأهم
نسخة: معالي رئيس مجلس النواب الأهم
نسخة: إلى معالي وزير
نسخة: عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
نسخة: عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.
نسخة: مدير دائرة الأخبار / التلفزيون الأردني.
نسخة: سعادة رئيس تحرير جريدة

الدورة العادية الثانية

اللجنة المشتركة

(اللجنة القانونية واللجنة المالية والاقتصادية)

مجلس الأعيان الثلاثون

قرار رقم (١)

بشأن

” مشروع قانون عقود التأمين لسنة ٢٠٢٥ ”

عقدت اللجنة المشتركة (اللجنة القانونية واللجنة المالية والاقتصادية) اجتماعين متتاليين بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٥ و ٢٠٢٦/٣/٢٩ بحضور أصحاب الدولة والمعالى والسعادة السيدات والسادة أعضاء اللجنة المشتركة التالية أسماؤهم:

د. بشر الصاونة، د. رجائي المعشر، عبدالاله الخطيب، سهير العلي، د. عاكف الزعبي، م. عامر الحديدي، أ. أحمد طبيشات، أ. حيا القرالة، د. محمد العسوس، فاضل الحمود، عيسى مراد، د. جورج حزبون، مازن دروزة، إحسان بركات، د. محاسن الجاغوب، د. موفق الضمور، د. عمار القضاة، د. غازي الذنيبات، د. سعد المناصير، خليل الحاج توفيق، أحمد الخضري.

وإنتخبت اللجنة المشتركة معالي الأستاذ أحمد طبيشات رئيساً لها، ومعالي المهندس عامر الحديدي مقررأ لها.

وحضر من الأعيان أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة التالية أسماؤهم:-

جمال الصرايرة، توفيق كريشان، م. عيسى أيوب، م. محمد النجار، علي العايد، م. يحيى الكسبي، د. ياسين الحسبان، خولة العرموطي، د. هيفاء النجار، م. نضال الحديدي، حسين الحواتمة، مصطفى البزايعة، د. مصطفى الحمارنة، محمد الأزايدة، ميشيل نزال،

د. هائل عبيدات، د. زهير أبو فارس، د. عبلة عماوي، ممدوح نباص، أدهم الشيشاني،
عمر العياصرة، م. فاروق الحيارى، شرجيل ماضي، نسيمه الفاخري، ركان الفواز.

كما حضر الاجتماع من الحكومة:

معالي الدكتور فياض القضاة وزير الدولة للشؤون القانونية، عطوفة السيد زياد غنما نائب
محافظ البنك المركزي، عطوفة السيدة رنا طهبوب مدير إدارة الرقابة على أعمال
شركات التأمين / البنك المركزي، السيدة رويدة الجزائية رئيسة لجنة صندوق المتضررين من حوادث
المركبات في البنك المركزي.

كما حضر الاجتماع السادة:

سعادة الأستاذ يحيى أبو عبود نقيب المحامين، الكابتن محمد الدلابيح أمين عام نقابة الملاحة،
الدكتور حمزة مدادحة، الدكتور محمد السمهوري، الأستاذ خالد بركات، الدكتور محمود عيابنة.

ونظرت اللجنة المشتركة في مشروع قانون عقود التأمين لسنة ٢٠٢٥.

واستعرضت اللجنة المشتركة الأسباب الموجبة لمشروع القانون المذكور بأعلاه وبعد المناقشة
والمداولة قررت اللجنة المشتركة الموافقة على مشروع قانون عقود التأمين
لسنة ٢٠٢٥، كما ورد من مجلس النواب مع إجراء التعديلات التالية عليه:
أولاً: المادة (٤) الفقرة (ب): شطب عبارة (ما لم يكن التأمين إلزامياً).
ثانياً: المادة (١٠) الفقرة (أ): - الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
ثالثاً: المادة (١٢) الفقرة (ب): الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون بعد شطب عبارة
(٣٠) ثلاثون يوماً) والاستعاضة عنها بعبارة (٦٠) ستون يوماً).
رابعاً: المادة (٢٨) الفقرة (أ) : الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
خامساً: المادة (٤٦) :-

- الفقرة (ب) : الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
- الفقرة (ج) : الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
- سادساً: المادة (٥٥) :- الفقرة (أ) الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.

سابعاً: المادة (٥٧): الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
ثامناً: المادة (٦١):- الفقرة (أ) : الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
تاسعاً: المادة (٦٥):- الفقرة (أ) : البند (١) : الموافقة عليه كما ورد في مشروع القانون بعد إضافة عبارة (وملحقاتها) بعد عبارة (وأجهزتها).
عاشراً: المادة (٧١): الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.
حادي عشر: المادة (٨٢) الفقرة (أ) البند (٢) : إضافة عبارة (من آخر إتصال بها) إلى آخره.
ثاني عشر: المادة (٩٤):
الفقرة (ب) : شطب عبارة (مجلس إدارة).
ثالث عشر: المادة (٩٨): اعتبار ما ورد فيها نصاً للفقرة (أ) منها وإضافة فقرة جديدة إليها بالرمز (ب) بالنص التالي:-
ب- يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون أحكام أي تشريعات منظمة للتأمين الالزامي.
رابع عشر: المادة (٩٩): الفقرة (أ) شطب نص الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي:
أ - كل من يثبت شراؤه للحقوق الناتجة عن عقد تأمين المركبات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (ستة أشهر) ولا تزيد على (ثلاث سنوات) أو بغرامة لا تقل عن (ثلاثة آلاف دينار) ولا تزيد على (ثلاثين ألف دينار) أو بكلا هاتين العقوبتين، وفي حال التكرار تضاعف العقوبة مع الجمع بين العقوبتين.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

رئيس اللجنة المشتركة

أ. احمد طبيشات

مقرر اللجنة المشتركة

م. عامر الحديدي

- مخالفة مقدمة من سعادة الدكتور غازي الذنيبات عضو اللجنة المشتركة بخصوص المادة (٩٩) من مشروع القانون.

قرار مخالفة على قرار اللجنة المشتركة القانونية والمالية بخصوص المادة ٩٩ من مشروع قانون عقود التأمين.

بمقتضى المادة ٩٩ من مشروع القانون ذهبت اللجنة الموقرة الى تجريم كل من يثبت شراؤه، او بيعه أو تدخله للحقوق الناتجة عن عقد تأمين حوادث المركبات، وإذ أخالف قرار اللجنة الموقرة فيما ذهبت إليه مستندا إلى الأسباب والمبررات التالية :

١. من الناحية الاقتصادية، ونظام السوق:

أ. إن قرار اللجنة الكريمة لا يستقيم مع النظام الاقتصادي العالمي (اقتصاد السوق) والذي يقوم على مبدأ (دعوا الناس تعمل، اتركوا البضائع تمر)، وهو النظام المعمول به في كل العالم الحر، والأردن مع هذا العالم، فالحقوق التأمينية بعد وقوع الضرر في حوادث المركبات تغدو حقا مملوكا للمؤمن له في ذمة شركة التأمين (المؤمن)، ومن حق كل انسان أن يتصرف بملكه كما يشاء هبة، أو بيعا، أو رهنا، أو إجازة فحق الملكية من الحقوق التي حماها الدستور والقانون من التقييد إلا لمنفعة عامة.

٢. من الناحية العملية: قد يكون المستفيد من التأمين تحت ظروف قاهرة تدفعه للتصرف بحقه الثابت في التأمين على المركبات كأن يكون بحاجة ماسة لسيولة نقدية لإصلاح مركبته او معالجة إصابات ونتائج الحادث دون انتظار قرار المحكمة الذي قد يستغرق عدة سنوات، أو أن يكون على سفر، فما هو المبرر لمنعه من التصرف بحقه في التأمين؟
ب. في كل دول العالم هناك مؤسسات وشركات مالية متخصصة لشراء الحقوق الأجلة سواء كانت ديون، او حقوق ثابتة او متوقعة.

ج. في قوانين وأنظمة التأمين في كل العالم يوجد ما يعرف بتجيير بوليصة التأمين للغير، وما تقوم به البنوك من تأمين على حياة المدينين لا يبتعد كثيرا عن هذا الجانب.

٣. من الناحية القانونية.

أ. إذا كان الاصل العام في كل الأمور هو الاباحة، والاستثناء هو المنع، فإن فرض قيود على أصل عام مباح هو تقييد لا تبرره قواعد المشروعية العامة.

ب. ينطوي هذا النص على مخالفة لأبسط خصائص القاعدة القانونية المتمثلة بالعمومية والتجريد، فالقاعدة القانونية العامة المجردة تنطبق على كل الحالات المتماثلة بدون تمييز، وهذا النص الذي يطبق على عقود تأمين حوادث المركبات نص تمييزي قاصر على تأمين حوادث المركبات، وإلا كيف نفسر أن من حق المتضرر في حادث حريق منزلي أن يتصرف بحقه في التأمين بالبيع، بينما يحرم المتضرر من حريق مركبته من هذا الحق.

ج. لا يختلف بيع الحقوق التأمينية عن كثير من المسائل المشروعة التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية مثل شراء وبيع الحقوق التقاعدية، والديون الآجلة، وبعضها تمارسه الحكومة ذاتها مثل دائرة تسليف النفقات الحكومية.

د. هناك مسائل استقر عليها العرف القانوني، ونظمتها قواعد التجارة العالمية وهي تسلم بحق المؤسسات المالية، والشركات المتخصصة بالتصرف بالحقوق التأمينية، ونظلم نحن جزء من هذا العالم، ولا يمكن ان نغلق ابوابنا ونمنع ممارسة تجارية متداولة ومعروفة في كل العالم بحجة منع التحايل، هي عملية قانونية شائعة، فالتشريعات الأمريكية مثلا تبيح للشخص ان يبيع بوليصة التأمين على الحياة وأن يحصل المشتري على الحق في "قيمة استحقاق الوفاة" (Death Benefit)

ه. لا يجادل احد في ان من حق الدائن ان يحجز على ما يكون لدى المدين من حقوق واموال لدى الغير (م ٣١ قانون التنفيذ) حتى لو كانت مؤجلة او معلقة على شرط، وطالما أن من حق الغير الحجز على مبلغ التأمين، فان من حق المدين التنازل عنه طوعا، أو تقديم سند إدانة تمكن المشتري من اخذ هذا الحق بطريقة مشروعة.

و. تنص م ٢٣ من مشروع هذا القانون ذاته على أن للمؤمن له أن يبرم عقد التأمين لحساب الغير عند تحقق الخطر المؤمن منه، وهذا النص يناقض مضمون هذه المادة مدار البحث التي تجعل من ابرام هذا العقد جريمة،

وختاماً فإن:

كل ما دار من مداولات وما طرح من آراء وحجج وأسانيد لتبرير هذا التوجه التشريعي كلها تدور حول (التصدي لظاهرة التحايل على شركات التأمين، وعلى المتضررين، التي يقوم بها البعض من اجل التكسب والاستغلال) وهنا نرى:.

١. إن وجود انحرافات وتجاوزات فردية لا تعد سببا كافيا لفرض قيود على حق الملكية، والتجارة الحرة.

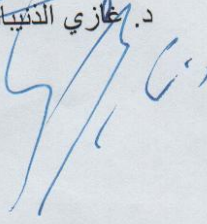
٢. ان هذه الانحرافات والتجاوزات هي ظواهر عامة، تحدث في كل العقود كالتأمين والبيع والرهن، والإجارة، وإن معالجة هذه الاختلالات إن وجدت إنما يكون محله في قانون العقوبات، الذي يجرم الربح الفاحش، والربا الفاحش، وليس في كل قانون، او عقد بمفرده، علما بان التشريعات الأردنية المعمول بها تمنع بنصوص صريحة الموظف العام، ومنتسبي النقابات المهنية كالمحامين، والاطباء، وغيرهم من ممارسة اي نشاط تجاري مرتبط بعملهم، ومهنتهم، وتفرض عقوبات جنائية وتأديبية صارمة.

٣. لم يقف الأمر عند حدود تجريم شراء مبالغ التأمين في حوادث المركبات ، بل ان اللجنة الموقرة قد توسعت في تجريم هذه الممارسات المشروعة اصلا وذهبت بعيدا في ملاحقة الشريك والمتدخل والمحرض بذات عقوبة المشتري، وكأننا امام جريمة من الجرائم الواقعة على أمن الدولة وفي هذا شطط تجريمي غير مبرر .

لهذه الأسباب ولما يراه مجلسكم الكريم اقترح شطب المادة (٩٩) كاملة من مشروع القانون لعدم الحاجة.

مع فائق التقدير والاحترام

عضو اللجنة المشتركة القانونية والمالية
د. غازي الذنبيات



الأسباب الموجبة لمشروع قانون عقود التأمين

لإيجاد مرجعية واضحة وتشريع خاص ينظم الأحكام القانونية المتعلقة بعقود التأمين تقوم على توحيد اجتهادات الفقه وأحكام القضاء، وسد الثغرات القانونية التي ظهرت في الواقع العملي.

ولتنظيم سوق التأمين وتعزيز ثقة الراغبين في الاستثمار في قطاع التأمين على نحو يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة وتحقيق التوازن بين مصالح طرفي عقد التأمين وتنظيم حقوقهما والتزاماتهما والخروج من إطار عقود الإذعان.

ولإرساء قواعد واضحة تنظم مراحل العملية التأمينية بدءاً من مرحلة تقديم طلب التأمين وانتهاء بإبرام العقد وتنفيذه، وتؤكد على إبراز الشروط والأحكام العامة والخاصة والتغطيات والاستثناءات والبيانات الواجب توافرها في عقد التأمين حداً أدنى، كالمصلحة المؤمن عليها، وطبيعة المخاطر المؤمن منها أو ضدها، ومبلغ التأمين وقسطه، وتاريخ إبرام العقد وتاريخ سريانه ووقته ومدته.

ولوضع أحكام قانونية تراعي خصوصية عقد التأمين بشكل عام، وخصوصية بعض أنواعه بشكل خاص، كعقد التأمين على الأشخاص أو الأموال أو على الحياة أو من الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات وعقد التأمين الطبي وعقد التأمين البحري وعقد إعادة التأمين.

ولتحديد الالتزامات المترتبة على طرفي عقد التأمين وتوضيح الأحكام القانونية المترتبة على إنهائه بناء على أسباب مبررة قبل انقضاء مدته وما يترتب على ذلك من التزامات على المؤمن والمؤمن له.

ولتحديد مدة التقادم المانع من سماع الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين، والحالات التي ينقطع فيها هذا التقادم، والتاريخ الذي ينشأ الحق فيه للمؤمن وللغير في إقامة الدعاوى.

فقد تم وضع مشروع هذا القانون.

اللجنة المشتركة

(اللجنة القانونية واللجنة المالية والاقتصادية)

لمجلس الأعيان

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٢٥

قانون عقود التأمين

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١) :- يسمى هذا القانون (قانون عقود التأمين لسنة ٢٠٢٥) ويُعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (١) :- موافقة بعد شطب عبارة (لسنة ٢٠٢٥) والاستعاضة عنها بعبارة (لسنة ٢٠٢٦). النواب.	المادة (١) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٢): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الأول أحكام عامة</p> <p style="text-align: center;">المادة (٢): - المطلع: موافقة. عقد التأمين: موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الأول</p> <p style="text-align: center;">أحكام عامة</p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <p style="text-align: center;">المادة (٢): -</p> <p>يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-</p> <p>عقد التأمين: اتفاق يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو منفعة أو أي عوض مالي آخر عند تحقق الخطر المؤمن منه أو حدوث الواقعة أو حلول الأجل المحدد فيه وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط يؤديها المؤمن له للمؤمن.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>المؤمن: موافقة بعد إضافة عبارة (المرخص له قانوناً) بعد كلمة (الشخص).</p> <p>المؤمن له: موافقة.</p> <p>المؤمن عليه: موافقة.</p> <p>المستفيد: موافقة.</p> <p>مذكرة التغطية: موافقة.</p>	<p>المؤمن: <u>الشخص</u> الذي يلتزم بأداء العوض المالي أو المنفعة المحددة في عقد التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه أو حدوث الواقعة أو حلول الأجل المحدد فيه.</p> <p>المؤمن له: الشخص الذي يتعاقد باسمه مع المؤمن لمصلحته أو لمصلحة المؤمن عليه أو لمصلحة المستفيد.</p> <p>المؤمن عليه: الشخص الذي يتم التعاقد مع المؤمن لمصلحته أو لمصلحة المستفيد في عقود التأمين على الأشخاص.</p> <p>المستفيد: الشخص المحدد في عقد التأمين الذي اشترط التأمين لمصلحته وتؤول إليه الحقوق الواردة فيه.</p> <p>مذكرة التغطية: مستند يصدر عن المؤمن لتغطية الخطر المؤمن منه لفترة محددة إلى حين إصدار عقد التأمين، أو لتغطية أخطار متفق عليها إلى حين البت في طلب التأمين بشكل نهائي.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p data-bbox="481 794 654 837">المادة (٣):-</p> <p data-bbox="199 890 654 1002">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p data-bbox="481 1054 654 1098">المادة (٤):-</p> <p data-bbox="199 1150 654 1262">أ- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p data-bbox="875 300 1214 343">عقد إعادة التأمين: موافقة.</p> <p data-bbox="949 608 1214 651">معيد التأمين: موافقة.</p> <p data-bbox="1046 794 1214 837">المادة (٣):-</p> <p data-bbox="1115 890 1214 933">موافقة .</p> <p data-bbox="1046 1054 1214 1098">المادة (٤):-</p> <p data-bbox="1084 1150 1214 1193">أ- موافقة.</p>	<p data-bbox="1240 300 2033 560">عقد إعادة التأمين: اتفاق يلتزم معيد التأمين بمقتضاه أن يعوض المؤمن عند تحقق التزاماته المترتبة عليه تجاه المؤمن له أو المستفيد والناجمة عن تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط إعادة تأمين يدفعها المؤمن لمعيد التأمين.</p> <p data-bbox="1240 608 2033 719">معيد التأمين: الشخص الذي يتحمل عن المؤمن الخطر المعاد تأمينه بمقتضى عقد إعادة التأمين.</p> <p data-bbox="1861 794 2033 837">المادة (٣):-</p> <p data-bbox="1240 890 2033 1002">تسري أحكام هذا القانون على عقود التأمين التي تبرم بعد نفاذ أحكامه كافة.</p> <p data-bbox="1861 1054 2033 1098">المادة (٤):-</p> <p data-bbox="1240 1150 2033 1337">أ-يقدم طلب التأمين إلى المؤمن متضمنا البيانات اللازمة لدراسته، وعلى مقدم الطلب أن يفصح بصورة صحيحة ووافية وغير مضللة عن المعلومات والبيانات الجوهرية المتعلقة</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب بعد شطب عبارة (ما لم يكن التأمين إلزامياً).</p> <p>ج- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>د- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>ب- موافقة بعد: أولاً: إضافة عبارة (ما لم يكن التأمين إلزامياً) إلى مطلعها. ثانياً: شطب عبارة ((١٠) عشرة أيام) والاستعاضة عنها بعبارة ((١٤) أربعة عشر يوم).</p> <p>ج- موافقة.</p> <p>د- موافقة.</p>	<p>بعناصر عقد التأمين وأي معلومات وبيانات يطلبها المؤمن بصورة محددة ومكتوبة.</p> <p>ب- على المؤمن دراسة طلب التأمين وتقدير الأخطار المؤمن منها، والرد على طلب التأمين بالقبول أو الرفض خلال مدة لا تتجاوز (١٠) عشرة أيام عمل من تاريخ استلامه ويعتبر طلب التأمين مقبولاً في حال مضي هذه المدة دون الرد بالرفض خطياً.</p> <p>ج- يعتبر طلب التأمين وأي معلومات أو بيانات واردة فيه أو مرفقة به جزءاً من عقد التأمين، وعند التعارض بينهما يطبق ما ورد في عقد التأمين.</p> <p>د- يقع على المؤمن إثبات علم المؤمن له بالمعلومات والبيانات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٥):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٥):- المطلع: موافقة. أ- المطع: موافقة. ١- موافقة. ٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٥):- للمؤمّن خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بإخلال المؤمّن له بالتزاماته المحددة في الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا القانون، اتخاذ أي من الإجراءات التالية وبخلاف ذلك يعتبر تنازلا ضمنيا عن اتخاذ أي منها: - أ- إذا تبين للمؤمّن قبل تحقق الخطر المؤمّن منه أن هذا الإخلال بحسن نية، ولو تداركه المؤمّن له بأن أفصح أو صحح تلك المعلومات أو البيانات قبل تحقق الخطر المؤمّن منه، فللمؤمّن أن يقوم بأي مما يلي:- ١-إنهاء عقد التأمين على أن يرد للمؤمّن له نسبة من قسط التأمين تتناسب مع المدة المتبقية من العقد. ٢-الإبقاء على عقد التأمين بعد موافقة المؤمّن له على تعديل شروطه وأحكامه أو قسط التأمين بناء على المعلومات والبيانات</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
		<p>التي كان يتوجب على المؤمن له الإفصاح عنها أو تقديمها بشكل صحيح للمؤمن.</p> <p>ب-١- إذا اكتشف المؤمن بعد تحقق الخطر المؤمن منه، أن هذا الإخلال بحسن نية، وأثبت أنه لم يكن ليقبل التعاقد لو كان يعلم حقيقة البيانات، فلا يلتزم المؤمن بالتعويض ويرد للمؤمن له الأقساط المدفوعة.</p> <p>٢- إذا تبين للمؤمن أن هذا الإخلال يؤثر على مقدار الأقساط المتفق عليها، يتم تعويض المؤمن له من مبلغ التأمين بما يتناسب مع الأقساط المدفوعة فعلا إلى الأقساط التي كان يجب دفعها لو تم الإفصاح عن تلك المعلومات والبيانات بصورة صحيحة.</p> <p>ج- إذا تبين للمؤمن قبل تحقق الخطر المؤمن منه أو بعد تحققه أن هذا الإخلال بسوء نية، أعفي من التزاماته المحددة في عقد التأمين، وللمؤمن إنهاء العقد وتصبح الأقساط المستحقة حقا له عند إنهاء العقد.</p>
	ب-١- موافقة.	
	٢- موافقة.	
	ج- موافقة.	

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٦) :-</p> <p>أ- للمؤمّن وقبل إبرام عقد التأمين أن يصدر مذكرة تغطية، وإذا لم يتم إبرام عقد التأمين مع المؤمّن له يستمر العمل بالمذكرة إلى حين انتهاء المدة المحددة فيها.</p> <p>ب- تسري على مذكرة التغطية أحكام عقد التأمين المنصوص عليها في هذا القانون بقدر انطباقها عليها.</p>	<p>المادة (٦) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٦) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٧) :-</p> <p>أ- ينظم عقد التأمين كتابة، على أن يتضمن الشروط والأحكام العامة والخاصة والتغطيات والاستثناءات، والبيانات التالية حدا أدنى: -</p> <p>١- أسماء المتعاقدين وعناوينهم.</p> <p>٢- اسم المستفيد وعنوانه، إن وجد.</p> <p>٣- محل العقد ويشمل الشيء أو المال أو الشخص المؤمّن عليه أو المصلحة المؤمّن عليها.</p>	<p>المادة (٧) :-</p> <p>أ- المطلع: موافقة.</p> <p>١- موافقة.</p> <p>٢- موافقة.</p> <p>٣- موافقة.</p>	<p>المادة (٧) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	٤- موافقة.	٤- طبيعة المخاطر المؤمن منها أو ضدها.
	٥- موافقة.	٥- تاريخ إبرام العقد، وتاريخ سريانه ووقته ومدته.
	٦- موافقة.	٦- مبلغ التأمين أو منافعه.
	٧- موافقة.	٧- قسط التأمين.
	٨- موافقة.	٨- المدة التي يجب خلالها التبليغ عن تحقق الخطر.
	٩- موافقة.	٩- توقيع الطرفين أو من يمثلهم قانونا.
	١٠- موافقة.	١٠- أي بيانات أخرى تقتضيها أحكام هذا القانون والتشريعات ذوات العلاقة.
	ب- موافقة.	ب- يجب أن ينظم عقد التأمين بشكل وافٍ وأن تكون عبارات العقد واضحة وبسيطة، وفي حال غموضها يتم تفسيرها لمصلحة المؤمن له.

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٨) :-</p> <p>أ- للمؤمن والمؤمن له إجراء أي تعديل أو إضافة أو تغيير على عقد التأمين بموجب ملحق يضاف إلى عقد التأمين ويعتبر جزءا منه، وفي حال التعارض بينهما تطبق الشروط والأحكام الواردة في الملحق.</p> <p>ب- تسري شروط وأحكام ملحق عقد التأمين اعتبارا من تاريخ إصداره، ما لم يتفق على خلاف ذلك.</p>	<p>المادة (٨) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٨) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٩) :-</p> <p>يتم تنفيذ ما اشتمل عليه عقد التأمين بصورة تحقق الغاية منه وبما يتفق مع ما يوجبه منتهى حسن النية.</p>	<p>المادة (٩) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>المادة (٩) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (١٠) :-</p> <p>أ- يلتزم المؤمن له بإعلام المؤمن بما يستجد من ظروف مادية أو شخصية بعد إبرام العقد تؤدي إلى زيادة احتمال تحقق الخطر المؤمن منه أو درجة</p>	<p>المادة (١٠) :-</p> <p>أ- موافقة بعد إعادة صياغتها لتصبح على النحو التالية: -</p>	<p>المادة (١٠) :-</p> <p>أ- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>المادة (١١):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>أ- يلتزم المؤمن له بإعلام المؤمن بما يستجد من ظروف بعد إبرام العقد تؤدي إلى زيادة احتمال تحقق الخطر المؤمن منه أو درجة جسامته، شريطة أن تكون هذه الظروف محددة في عقد التأمين ومؤثرة في استمراره أو في زيادة قسط التأمين، إذا استجدت هذه الظروف بفعل المؤمن له أو بموافقته.</p> <p>ب- موافقة .</p> <p>المادة (١١) :-</p> <p>أ-المطلع: موافقة.</p> <p>١-موافقة.</p>	<p>جسامته، شريطة أن تكون هذه الظروف محددة في عقد التأمين ومؤثرة في استمراره أو في زيادة قسط التأمين، ووفقا لما يلي: -</p> <p>١-إذا استجدت هذه الظروف بفعل المؤمن له أو بموافقته، يتم تبليغ المؤمن قبل حدوثها.</p> <p>٢-إذا استجدت هذه الظروف بسبب لا يد للمؤمن له فيها، يتم تبليغ المؤمن عند علم المؤمن له بها.</p> <p>ب-لا تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على عقود التأمين على الحياة.</p> <p>المادة (١١) :-</p> <p>أ-للمؤمن، خلال مدة لا تتجاوز (٥) خمسة أيام عمل من تاريخ تبليغه بالظروف المستجدة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) من هذا القانون، أن يقرر أيا مما يلي: -</p> <p>١-الاستمرار في تنفيذ عقد التأمين مقابل زيادة في قسط التأمين يوافق عليها المؤمن له تتناسب مع زيادة احتمال تحقق الخطر المؤمن منه أو درجة جسامته، وتحتسب الزيادة بأثر رجعي من الوقت الذي استجدت فيه تلك الظروف، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (١٢) :-</p> <p>أ- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (١٢) :-</p> <p>أ- موافقة.</p>	<p>٢-إنهاء عقد التأمين بعد مضي مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المؤمن له بالظروف المستجدة وإعادة أقساط التأمين للمؤمن له.</p> <p>ب-على المؤمن بعد تبليغه بالظروف المستجدة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) من هذا القانون، الاستمرار في تغطية الخطر المؤمن منه وتنفيذ التزاماته الواردة في عقد التأمين إلى أن يتم تعديل قسط التأمين أو إنهاء العقد وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.</p> <p>ج-إذا وافق المؤمن صراحةً أو ضمناً بعد تبليغه بالظروف المستجدة على الاستمرار في تنفيذ عقد التأمين دون تعديل، فليس له بعد ذلك تعديل قسط التأمين أو إنهاء العقد.</p> <p>د-إذا قبل المؤمن له الزيادة التي عرضها المؤمن في قسط التأمين، فليس للمؤمن إنهاء عقد التأمين.</p> <p>هـ-إذا رفض المؤمن له زيادة قسط التأمين وفقاً لأحكام هذه المادة أو انقضت مدة (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه قرار المؤمن بالزيادة، جاز للمؤمن إنهاء عقد التأمين وإعادة أقساط التأمين للمؤمن له.</p> <p style="text-align: center;">المادة (١٢) :-</p> <p>أ-يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع المؤمن ولو أبرم عقد التأمين لمصلحة طرف آخر غير المؤمن له.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون بعد شطب عبارة (٣٠) ثلاثون يوماً) والاستعاضة عنها بعبارة (٦٠) ستون يوماً).</p> <p>المادة (١٣):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>ب-موافقة بعد: _</p> <p>أولاً: شطب عبارة (من المؤمن) الواردة بعد كلمة (اشعاراً).</p> <p>ثانياً: شطب عبارة (وله الحق في مطالبة المؤمن له بأقساط التأمين عن المدة السابقة لإنهائه) والاستعاضة عنها بعبارة (يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد مع التعويض أن كان له مقتضى).</p> <p>المادة (١٣) :-</p> <p>أ- موافقة.</p>	<p>ب-للمؤمن إنهاء عقد التأمين إذا تخلف المؤمن له عن دفع قسط التأمين ومضى (٣٠) ثلاثون يوماً على تاريخ تبلغه إشعاراً من المؤمن بوجوب الدفع، وله الحق في مطالبة المؤمن له بأقساط التأمين عن المدة السابقة لإنهائه.</p> <p>المادة (١٣) :-</p> <p>أ-على المؤمن له قبل تحقق الخطر المؤمن منه، اتخاذ الاحتياطات المعقولة والمناسبة للحفاظ على الأموال المؤمن عليها وحمايتها من الخسارة أو الضرر وأن يتصرف تجاه هذه الأموال وكأنها غير مؤمن عليها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>ب- المطلع: موافقة.</p> <p>١- موافقة.</p> <p>٢- موافقة.</p> <p>٣- موافقة.</p> <p>ج- موافقة.</p> <p>د- موافقة بعد اضافة عبارة (كلياً أو جزئياً حسب مقتضى الحال) بعد كلمة (التعويض).</p>	<p>ب- على المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه القيام بما يلي: -</p> <p>١- اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمنع تفاقم الخسارة أو الضرر.</p> <p>٢- تمكين المؤمن أو أي شخص مكلف منه بمعاينة الأموال المؤمن عليها وفحصها.</p> <p>٣- تقديم العينات اللازمة لاحتساب قيمة الخسائر.</p> <p>ج- يلتزم المؤمن له أو المؤمن عليه أو المستفيد، حسب مقتضى الحال، بجميع شروط وأحكام وضمانات عقد التأمين الصريحة والضمنية.</p> <p>د- يترتب على الإخلال بأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، سقوط الحق في التعويض، ما لم يثبت المؤمن له أو المستفيد أن هذا الإخلال لم يكن له أثر في وقوع الخطر أو في تفاقمه أو في تحديد مقدار الضرر.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (١٤): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (١٤) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (١٤) :- أ- على المؤمن له أو المؤمن عليه أو المستفيد، حسب مقتضى الحال، تبليغ المؤمن بتحقيق الخطر المؤمن منه وتزويده بالمستندات خلال المدة المتفق عليها في عقد التأمين. ب- لا يترتب على الإخلال بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة سقوط حق المؤمن له أو المؤمن عليه أو المستفيد في التعويض بمقتضى عقد التأمين. ج- إذا لحق بالمؤمن ضرر نتيجة الإخلال بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، فله المطالبة بتعويض يتناسب مع الضرر اللاحق به.</p>
<p>المادة (١٥): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (١٥) :- موافقة.</p>	<p>المادة (١٥) :- يلتزم المؤمن له بالتنازل عن ملكية الأموال المؤمن عليها إلى المؤمن لقاء حصوله على التعويض في حال الهلاك الكلي للأموال المتضررة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (١٦):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (١٦) :- موافقة بعد شطب عبارة (المؤمن له أو المستفيد غير العمدي أو خطأ من هم تحت رقابة المؤمن له أو تابعيه) والاستعاضة عنها بعبارة (غير عمدي يرتكبه المستفيد أو المؤمن له أو من يخضع لرقابته أو من تابعيه) .</p>	<p>المادة (١٦) :- على المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد العوض المالي أو المنفعة المتفق عليها عند تحقق الخطر المؤمن منه أو حدوث الواقعة المحددة في عقد التأمين حتى ولو كانت ناجمة عن خطأ المؤمن له أو المستفيد غير العمدي أو خطأ من هم تحت رقابة المؤمن له أو تابعيه.</p>
<p>المادة (١٧):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (١٧) :- أ-المطلع: موافقة. ١-موافقة. ٢- موافقة. ٣- موافقة. ٤- موافقة. ٥- موافقة.</p>	<p>المادة (١٧) :- أ-لا يلتزم المؤمن له بالإفصاح للمؤمن عند إبرام عقد التأمين عن أي من المعلومات والبيانات التي :- ١- تقلل من احتمالية تحقق الخطر المؤمن منه. ٢- يتوجب على المؤمن معرفتها بحكم طبيعة عمله أو سبق له معرفتها. ٣- يتنازل المؤمن عن معرفتها سواء أكان هذا التنازل صريحا أم ضمنيا. ٤- تتعلق بأخطار مستثناة من عقد التأمين ما لم يتم الاستفسار عنها صراحة من المؤمن. ٥- لا علم للمؤمن له بها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (١٨) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p style="text-align: center;">المادة (١٩) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (١٨) :-</p> <p>ب- موافقة .</p> <p style="text-align: center;">المادة (١٩) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>ب- تعتبر التصرفات التي يقوم بها الشخص الذي يمارس أعمال التأمين وكالة عن المؤمن جميعها ملزمة للمؤمن ولو تجاوز الوكيل حدود عقد الوكالة المبرم معه، وللمؤمن الرجوع على الوكيل بالأضرار التي لحقت به.</p> <p style="text-align: center;">المادة (١٨) :-</p> <p>لا يجوز للمؤمن له أو المؤمن عليه أو المستفيد عرض الصلح أو عقده فعلا مع الغير المتسبب بالخسارة أو الضرر دون موافقة المؤمن على ذلك، ما لم يكن ذلك في مصلحة المؤمن.</p> <p style="text-align: center;">المادة (١٩) :-</p> <p>يشترط في المصلحة التأمينية أن تكون مشروعة وأن تثبت لمنفعة المؤمن له أو المستفيد أو لهما معا عند انعقاد عقد التأمين أو عند تحقق الخطر المؤمن منه حسب مقتضى الحال، وإلا كان العقد باطلا.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٢٠):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٠) :- موافقة .</p>	<p>المادة (٢٠) :- تتمثل المصلحة التأمينية للمؤمن له في عقود التأمين على الأشخاص بعدم تعرض المؤمن عليه للخطر المؤمن منه، ويشترط توافرها عند انعقاد العقد ولا يشترط توافرها عند تحقق الخطر المؤمن منه.</p>
<p>المادة (٢١):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢١) :- موافقة .</p>	<p>المادة (٢١) :- للدائن مصلحة تأمينية في التأمين على حياة مدينه في حدود مبلغ الدين.</p>
<p>المادة (٢٢):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٢) :- أ- موافقة.</p>	<p>المادة (٢٢) :- أ- تتمثل المصلحة التأمينية للمؤمن له أو للمستفيد في عقود التأمين على الأموال والتأمين من المسؤولية المدنية بعدم تعرض محل التأمين للخطر المؤمن منه، ويشترط توافرها عند انعقاد العقد وعند تحقق الخطر المؤمن منه، وبزوالها يفسخ عقد التأمين حكما.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	ب-موافقة.	ب-يجوز أن تشمل المصلحة التأمينية مصلحة المؤمن له في الكسب الفائت الناجم عن تحقق الخطر المؤمن منه شريطة النص على ذلك في عقد التأمين. ج-تنتقل المصلحة التأمينية إلى الخلف العام ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.
المادة (٢٣):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٣) :- موافقة .	المادة (٢٣) :- للمؤمن له في التأمين على الأموال أن يُبرم عقد التأمين لحساب من تثبت له المصلحة التأمينية في تلك الأموال سواء كان معيناً في العقد أو قابلاً للتعيين عند تحقق الخطر المؤمن منه.
المادة (٢٤):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٤) :- أ- موافقة. ب-موافقة.	المادة (٢٤) :- أ-لمالك الأموال مصلحة تأمينية في التأمين على ما يملكه من أموال وإن ترتب للغير حق عيني أو شخصي عليها. ب-لصاحب الحق العيني أو الشخصي مصلحة تأمينية في التأمين على الشيء أو المال الذي تعلق به ذلك الحق.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٢٥): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٥) :- أ- موافقة. ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٢٥) :- أ- لا يجوز التأمين ما لم يكن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع. ب- في حال تعدد أو تعاقب الأخطار التي نتج عنها تحقق الخسارة، يعتد بالخطر الذي يعتبر أشد تأثيرا في وقوع الخسارة حتى ولو لم يكن هذا الخطر مباشرا، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p>
<p>المادة (٢٦): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٦) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٢٦) :- أ- لطرفي عقد التأمين الاتفاق على تأمين الأضرار الناجمة عن ظروف استثنائية أو قوة قاهرة. ب- لطرفي عقد التأمين أن يشترطا استثناء أي خطر أو سببه من نطاق العقد، على أن يكون هذا الشرط بارزا بشكل ظاهر وغير مخالف للتشريعات النافذة أو النظام العام أو لطبيعة الخطر المؤمن منه وإلا اعتبر الشرط باطلا. ج- لا يجوز تأمين أي خطر ناجم عن قيام المؤمن له قصدا بفعل مخالف للتشريعات النافذة أو النظام العام أو الآداب.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٢٧):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٧) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p> <p>ج- موافقة .</p>	<p>المادة (٢٧) :-</p> <p>أ- يكون قسط التأمين مقابلا للخطر المؤمن منه.</p> <p>ب- إذا هلك محل التأمين بسبب تحقق خطر آخر غير الخطر المؤمن منه، انقضى عقد التأمين حكما وسقط التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين بنسبة المدة المتبقية من العقد.</p> <p>ج- إذا زال الخطر المؤمن منه انقضى عقد التأمين حكما، وإذا سبق للمؤمن له دفع قسط التأمين، فعلى المؤمن أن يرد للمؤمن له قسط التأمين المقابل للمدة التي زال فيها الخطر.</p>
<p>المادة (٢٨):-</p> <p>أ- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p> <p>ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>ج- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٨) :-</p> <p>أ- موافقة بعد إضافة عبارة (مع مراعاة ما ورد في نظام التأمين الإلزامي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ والتعليمات الصادرة بمقتضاه) إلى مطلعها.</p> <p>ب- موافقة.</p> <p>ج- موافقة .</p>	<p>المادة (٢٨) :-</p> <p>أ- يحدد مبلغ التأمين عند التعاقد ويكون هو الحد الأعلى لما يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر أو حلول الواقعة المتفق عليها في عقد التأمين.</p> <p>ب- لطرفي العقد الاتفاق خلال سريانه على تعديل مبلغ التأمين على أن تتحدد مسؤولية المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه أو حلول الواقعة الواردة في عقد التأمين وفقا لآخر تعديل اتفق عليه الطرفين.</p> <p>ج- يجوز أن يتضمن مبلغ التأمين المستحق إضافات أو خصومات تم الاتفاق عليها بين الطرفين وتضمنها عقد التأمين.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٢٩): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٢٩) :- أ- موافقة . ب- موافقة. ج- ١- موافقة . ٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٢٩) :- أ- يلتزم طرفاً عقد التأمين بتحديد مدة العقد، وإلا اعتبر العقد سارياً لمدة سنة واحدة، ما لم تدل طبيعة العقد أو شروطه على سريانه لمدة أخرى. ب- لطرفي عقد التأمين الاتفاق على تجديد العقد تلقائياً، ما لم يتم أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر رغبته بعدم تجديد العقد أو الاتفاق على خلاف ذلك. ج- ١- يُقدم طلب تجديد عقد التأمين من المؤمن له إلى المؤمن قبل (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدة العقد. ٢- إذا لم يُبلغ المؤمن المؤمن له رفضه للطلب المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه له، يعتبر الطلب مقبولاً حكماً، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٣٠) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الثاني عقد التأمين على الأشخاص</p> <p style="text-align: center;">المادة (٣٠) :- موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الثاني عقد التأمين على الأشخاص</p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <p style="text-align: center;">المادة (٣٠) :- يلتزم المؤمن في عقود التأمين على الأشخاص بدفع المبلغ المستحق بموجب عقد التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه أو حدوث الواقعة أو حلول الأجل المحدد في العقد ولو لم يلحق بالمؤمن له أو المستفيد أي ضرر.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣١): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣١): - أ-١ - موافقة. ٢- موافقة. ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٣١): - أ-١- للمؤمن له في عقود التأمين على الحياة حق تعيين المستفيد عند إبرام العقد، ولا يشترط موافقة المستفيد على تعيينه مستفيدا. ٢- للمؤمن له منح الحق للمؤمن عليه في تعيين المستفيد أو تغييره، وفي كلتا الحالتين يشترط إعلام المؤمن خطيا بذلك، على أن يتم إصدار ملحق لعقد التأمين يتضمن التغيير. ب- يجوز الاتفاق على عدم جواز تغيير المستفيد، وعلى الرغم من ذلك للمؤمن له أو المؤمن عليه، حسب مقتضى الحال، أن يستبدل المستفيد إذا ثبت شروع المستفيد في إحداث وفاة المؤمن عليه أو التحريض عليها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣٢) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٢) :- أ-المطلع: موافقة. ١-موافقة. ٢- موافقة. ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٣٢) :- أ-يشترط عند إبرام عقد التأمين على الحياة الحصول على الموافقة الخطية لأي ممن يلي: - ١-المؤمن عليه أو وكيله بموجب وكالة عدلية خاصة. ٢-من يمثل المؤمن عليه قانونا في حال عدم توافر الأهلية فيه. ب-في حال تغيير المستفيد في عقود التأمين على الحياة من قبل المؤمن له، يشترط موافقة المؤمن عليه الخطية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣٣): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٣): - موافقة .</p>	<p>المادة (٣٣): - يجوز أن تتعدد عقود التأمين على حياة شخص واحد أو عقود تأمين الحوادث الشخصية لشخص واحد، ويلتزم كل مؤمن بدفع كامل مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين الصادر عنه.</p>
<p>المادة (٣٤): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٤): - موافقة .</p>	<p>المادة (٣٤): - للمؤمن له أو المستفيد في عقود التأمين على الحياة أو عقود تأمين الحوادث الشخصية، الجمع بين المبلغ المستحق بموجب عقد التأمين وما قد يستحق له من تعويض من أي جهة أخرى بما في ذلك الشخص المسؤول أو المتسبب بالضرر.</p>
<p>المادة (٣٥): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٥): - موافقة .</p>	<p>المادة (٣٥): - إذا دفع المؤمن في عقود التأمين على الحياة أو في عقود تأمين الحوادث الشخصية المبلغ المستحق بموجب عقد التأمين فليس له حق الحل محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه تجاه المسؤول أو المتسبب بالضرر.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣٦):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٦) :- أ- موافقة. ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٣٦) :- أ- للمؤمن له في عقود التأمين على الحياة أن يطلب إنهاء عقد التأمين خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ إبرام عقد التأمين، ويلتزم المؤمن بأن يرد للمؤمن له كامل المبالغ والأقساط التي دفعها محسوماً منها مصاريف العقد التي تحملها المؤمن. ب- إذا قرر المؤمن له إنهاء عقد التأمين على الحياة بعد مضي (٣٠) ثلاثين يوماً على تاريخ إبرامه، فيتوجب عليه إبلاغ المؤمن بذلك ويعتبر العقد منتهياً بانقضاء مدة (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ وتبرأ ذمة المؤمن له في هذه الحالة من الأقساط اللاحقة لتاريخ انتهاء العقد.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣٧): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٧) :- أ- موافقة. ب-المطلع: موافقة. ١- موافقة. ٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٣٧) :- أ-يعتبر عقد التأمين على الحياة باطلا إذا كان الخطأ أو الغلط في السن الحقيقية للمؤمن عليه غير مشمولة بالتأمين وفقا للأسس المعتمدة لدى المؤمن عند إبرام العقد. ب-لا يترتب على الخطأ أو الغلط في سن المؤمن عليه بطلان عقد التأمين على الحياة إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه مشمولة وفقا للأسس المعتمدة لدى المؤمن عند إبرام العقد، على أن يتم تعديل العقد وفقا للأحكام التالية: - ١- تخفيض مبلغ التأمين أو زيادة قسط التأمين بما يساوي النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية للمؤمن عليه إذا كان هذا القسط أقل مما يتوجب دفعه. ٢- ردّ الزيادة في أقساط التأمين التي دفعت للمؤمن وتخفيض الأقساط التالية إلى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه إذا كانت هذه الأقساط أكثر مما يتوجب دفعه.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٣٨):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٨) :- موافقة .</p>	<p>المادة (٣٨) :- للمؤمّن والمؤمّن له الاتفاق بشكل واضح وصريح في عقد التأمين على الحياة على أي شرط يتضمن تخفيض مبلغ التأمين أو المشاركة في الأرباح أو تصفية عقد التأمين أو أي جزء منه.</p>
<p>المادة (٣٩):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٣٩) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- المطع: موافقة.</p>	<p>المادة (٣٩) :- أ- في عقد التأمين على الحياة يجب أن يحدد المستفيد صراحة وللمؤمّن له تعيين مستفيد أو أكثر في العقد، ويشترك المستفيدون عند تعددهم أو من بقي منهم حيا في حقوق عقد التأمين عند وفاة المؤمّن عليه. ب- تنتقل حقوق المستفيد غير القابل للتغيير الواردة في عقد التأمين على الحياة إلى ورثته الشرعيين في حال وفاته قبل وفاة المؤمّن عليه ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. ج- تؤول حقوق عقد التأمين على الحياة لورثة المؤمّن عليه الشرعيين في أي من الحالات التالية: -</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>١-موافقة.</p> <p>٢-موافقة.</p> <p>٣-موافقة.</p> <p>٤-موافقة.</p> <p>د-موافقة .</p>	<p>١- وفاة المؤمن عليه قبل تعيين المستفيد أو قبل وجود من تثبت له صفة المستفيد المعين فيه.</p> <p>٢- وفاة المؤمن عليه والمستفيد في الوقت ذاته.</p> <p>٣- رفض المستفيد قبول حقوق عقد التأمين.</p> <p>٤- وفاة أي مستفيد قبل وفاة المؤمن عليه وكان قد تمّ تحديد حصة من مبلغ التأمين لكل مستفيد.</p> <p>د- لا تدخل المبالغ المتفق على دفعها إلى المستفيد عند وفاة المؤمن له في تركته.</p>
<p>المادة (٤٠):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٤٠) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب-موافقة.</p>	<p>المادة (٤٠) :-</p> <p>أ- للمؤمن له في عقد التأمين على الحياة إحالة ما له من حقوق واردة في العقد إلى الغير بمقابل أو بدون مقابل.</p> <p>ب- إذا تمّت إحالة الحقوق الواردة في عقد التأمين ضماناً لدين، فتشترط موافقة المستفيد غير القابل للتغيير على شروط تلك الإحالة وإذا لم يوافق على ذلك فتكون له الأولوية في اقتضاء حقوقه.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٤١) :-</p>	<p>ج- موافقة.</p> <p>المادة (٤١) :-</p>	<p>ج-إذا تمّت إحالة حقوق عقد التأمين ضمانا لدين فللمستفيد القابل للتغيير الحق في أي مبالغ متبقية بعد دفع مبلغ الدين إلى المحال له.</p> <p>المادة (٤١) :-</p>
<p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>موافقة .</p>	<p>لا يجوز الاتفاق على تعيين الدائن مستفيدا في عقد التأمين على الحياة إلا بمقدار دينه المستحق في ذمة المؤمن له.</p>
<p>المادة (٤٢) :-</p>	<p>المادة (٤٢) :-</p>	<p>المادة (٤٢) :-</p>
<p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>أ- موافقة.</p>	<p>أ-إذا كان المستفيد من التأمين على الحياة زوج المؤمن له أو أصوله أو فروعه أو ورثته الشرعيين فإن مبلغ التأمين يستحق لمن تثبت له هذه الصفة عند وفاة المؤمن له.</p> <p>ب-إذا قام المؤمن له بتسمية الورثة الشرعيين مستفيدين في عقد التأمين على الحياة، فإن مبلغ التأمين يقسم بينهم طبقا للأصلبة الشرعية في الإرث، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p> <p>ج-لا يؤدي انتفاء صفة الزوجية عن زوج المؤمن له المستفيد من عقد التأمين على الحياة المذكور اسمه صراحة في عقد التأمين إلى تغيير صفته مستفيدا إلا بطلب خطي من المؤمن له بتغيير المستفيد.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٤٣) :-</p> <p>أ-مع مراعاة أحكام التشريعات ذوات العلاقة، يجوز التأمين على حياة مجموعة محددة من الأشخاص على أن يتم تبليغهم من قبل المؤمن له بشروط عقد التأمين وأحكامه وأي تعديل جوهري يطرأ عليه.</p> <p>ب-للمؤمن عليه رفض أو إنهاء مشاركته في عقد التأمين على الحياة الجماعي.</p> <p>ج-للمؤمن عليه في عقود التأمين على الحياة الجماعي تحديد المستفيد من عقد التأمين.</p>	<p>المادة (٤٣) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p> <p>ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٤٣) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٤٤) :-</p> <p>أ-١- لا يلتزم المؤمن بدفع المبلغ المستحق بموجب عقد التأمين على الحياة، إذا انتحر المؤمن عليه أو أدت محاولة انتحاره إلى</p>	<p>المادة (٤٤) :-</p> <p>أ -١- موافقة.</p>	<p>المادة (٤٤) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>٢-موافقة.</p> <p>ب-موافقة.</p> <p>ج- موافقة.</p>	<p>عجزه الدائم، وعلى المؤمن أن يرد إلى المستفيد مبلغا يساوي القيمة التصفوية المحددة في العقد.</p> <p>٢-إذا كان الانتحار عن غير اختيار أو إدراك أو ناجما عن أي سبب يؤدي إلى فقدان الإرادة، يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المستحق، بعد أن يثبت المستفيد أن المؤمن على حياته كان فاقدا الإرادة وقت انتحاره.</p> <p>ب-إذا تسبب المستفيد قصدا في وفاة المؤمن عليه أو وقعت الوفاة بتحريض منه، حُرِّم من مبلغ التأمين وأي مبالغ ناجمة عن العقد، وعلى المؤمن أن يرد إلى المؤمن له أو ورثته، حسب مقتضى الحال، مبلغا يساوي القيمة التصفوية المحددة في العقد.</p> <p>ج-لغايات هذه المادة، تعني عبارة (القيمة التصفوية) إجمالي الأقساط المدفوعة مضافا إليها العوائد الاستثمارية للعقد إن وجدت مطروحا منها الرسوم والمصاريف الإدارية وقسط الحماية (قسط تغطية الخطر) وأي سحوبات على العقد.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٤٥): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٤٥) :- أ-موافقة. ب-موافقة. ج- موافقة. د-موافقة.</p>	<p>المادة (٤٥) :- أ-يجوز التأمين ضد الأخطار الناتجة عن الحوادث الشخصية التي ينجم عنها وفاة أو إصابة جسدية بالعجز الكلي أو الجزئي ونفقات المعالجة. ب-يشترط في الحادث المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، أن يكون مفاجئاً وناجماً عن سبب خارجي غير مؤكد الوقوع وغير متعمد من المؤمن عليه أو المستفيد. ج-لطرفي عقد تأمين الحوادث الشخصية الاتفاق على أن تشمل حقوق عقد التأمين العجز الذي يلحق بالمؤمن عليه الناجم عن مرضه أو أي حقوق أخرى يتم الاتفاق عليها. د-يقع باطلاً كل شرط يرد في عقد تأمين الحوادث الشخصية يقضي بوجود حدوث الوفاة الناجمة عن حادث مشمول فيها خلال مدة زمنية محددة بعد وقوع الحادث.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٤٦): - أ- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p style="text-align: center;">ب- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p> <p style="text-align: center;">ج- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الثالث عقد التأمين على الأموال</p> <p style="text-align: center;">المادة (٤٦): - أ- موافقة بعد شطب حرف (من) والاستعاضة عنه بحرف (عن).</p> <p style="text-align: center;">ب- شطب الفقرة مع مراعاة ترقيم باقي الفقرات.</p> <p style="text-align: center;">ج- شطب الفقرة مع مراعاة ترقيم باقي الفقرات.</p> <p style="text-align: center;">د- موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الثالث</p> <p style="text-align: center;">عقد التأمين على الأموال</p> <hr style="width: 10%; margin: 10px auto;"/> <p style="text-align: center;">المادة (٤٦): - أ- يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له من الأضرار التي تلحق بالأموال المؤمن عليها عند تحقق الخطر المؤمن منه وفقا للشروط الواردة في عقد التأمين وحسب القيمة الفعلية لتلك الأضرار أو مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين، أيهما أقل.</p> <p style="text-align: center;">ب- لا يشمل التعويض الكسب الفائت أو الأضرار التبعية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p> <p style="text-align: center;">ج- يشمل التعويض تدني قيمة الأموال المؤمن عليها المتضررة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>د- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>الفقرة (هـ): المضافة من مجلس النواب: الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>المادة (٤٧): -</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>* اضافة فقرة جديدة إليها بالرمز (هـ) بالنص التالي:</p> <p>هـ- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز لطرفي عقد التأمين المعياري (البارامتري) الاتفاق صراحةً على أن يكون التعويض وفقاً لنسب من مبلغ التأمين محدد في العقد تتناسب مع شدة المعيار أو المؤشر المتفق عليه، ولغايات هذا القانون يقصد بالتأمين المعياري (البارامتري) التأمين الذي يعتمد على معيار أو مؤشر مُحدد مُسبقاً والذي بتحقيقه يلتزم المؤمن بالتعويض المتفق عليه دون الحاجة لتحديد القيمة الفعلية للأضرار .</p> <p>المادة (٤٧) :-</p> <p>موافقة.</p>	<p>د-لطرفي عقد التأمين على الأموال الاتفاق على أن يتحمل المؤمن له نسبة معينة من استهلاك الأموال المؤمن عليها.*</p> <p>المادة (٤٧) :-</p> <p>إذا تبين للمؤمن استرداد المؤمن له الأموال المؤمن عليها بعد قبضه مبلغ التعويض ولم يتم خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ الاسترداد بنقل ملكيتها إلى المؤمن، فله الحق بمطالبته برد مبلغ التعويض المقبوض.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٤٨): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٤٨) :- أ-موافقة. ب-موافقة.</p>	<p>المادة (٤٨) :- أ-يعتبر مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين على الأموال إقراراً من المؤمن له بالقيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها سواء عند إبرام عقد التأمين أو عند تحقق الخطر المؤمن منه. ب-إذا تم تعديل مبلغ التأمين خلال مدة سريان العقد فتحدد مسؤولية المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه وفقاً لهذا التعديل أو وفقاً للقيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها، أيهما أقل.</p>
<p>المادة (٤٩): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٤٩) :- أ-موافقة. ب-موافقة.</p>	<p>المادة (٤٩) :- أ-إذا تبين عند تحقق الخطر المؤمن منه أن القيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها تزيد على مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين، يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له بما يعادل نسبة مبلغ التأمين إلى القيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها، أما إذا قلت القيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها عن مبلغ التأمين فيلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له بالقيمة الفعلية للأموال التي لحقت بالأموال. ب-على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، لطرفي عقد التأمين الاتفاق على مبلغ تأمين معين للأموال المؤمن عليها يدفع عند تحقق الضرر الناجم عن الخطر المؤمن منه ودون حاجة لإثبات قيمة الضرر، على أن يكون هذا الاتفاق واضحاً ومحدداً.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٥٠) :-</p> <p>أ- للمؤمن أن يحل محل المؤمن له بما دفعه من تعويض عن الضرر في الدعاوى التي تكون للمؤمن له تجاه المسؤول أو المتسبب بالضرر الذي نجمت عنه مسؤولية المؤمن، ما لم يكن من أحدث الضرر غير المتعمد من أزواج أو أصول أو فروع المؤمن له أو أصهاره أو ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو أي شخص يكون المؤمن له مسؤولاً عن أفعاله.</p> <p>ب- للمؤمن له الحق في مطالبة المسؤول والمتسبب بالضرر بالفرق بين القيمة الفعلية للضرر الذي لحق به وبين ما قبضه من المؤمن.</p>	<p>المادة (٥٠) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٥٠) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٥١) :-</p> <p>للمؤمن أن يحتج تجاه المستفيد المحدد في عقد التأمين على الأموال بالدفع التي يمكن الاحتجاج بها في مواجهة المؤمن له.</p>	<p>المادة (٥١) :-</p> <p>موافقة.</p>	<p>المادة (٥١) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٥٢) :-</p> <p>إذا كانت الأموال المؤمن عليها مثقلة برهن حيازي أو رهن تأميني أو أي تأمين عيني آخر أو حجز قضائي، فتنقل هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمؤمن له بمقتضى عقد التأمين ولا يجوز للمؤمن في هذه الحال</p>	<p>المادة (٥٢) :-</p> <p>موافقة.</p>	<p>المادة (٥٢) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٥٣) :-</p> <p style="text-align: center;">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٥٣) :-</p> <p style="text-align: center;">أ- المطلع: موافقة.</p> <p style="text-align: center;">١- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">٢- موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٥٣) :-</p> <p>أن يدفع التعويض للمؤمن له إلا بموافقة أصحاب هذه الحقوق إذا كانت مسجلة لدى الجهات المختصة وتمّ تبليغ المؤمن بذلك.</p> <p>أ- إذا تعددت عقود التأمين على الأموال أو عقود التأمين من المسؤولية المدنية المبرمة من المؤمن له مع مؤمن واحد أو أكثر بمبالغ تزيد في مجموعها على مبلغ التعويض المستحق، يجوز للمؤمن له القيام بأي مما يلي: -</p> <p>١- مطالبة كل مؤمن بدفع جزء من التعويض يعادل النسبة بين مبلغ التأمين المحدد في عقود التأمين الصادرة عنه إلى مجموع مبالغ التأمين الواردة في عقود التأمين جميعها، شريطة أن لا يتجاوز مجموع ما يدفع إلى المؤمن له أو إلى الغير المتضرر، حسب مقتضى الحال، القيمة الفعلية للأضرار عند تحقق الخطر المؤمن منه.</p> <p>٢- مطالبة أي مؤمن بالتعويض المستحق عند تحقق الخطر المؤمن منه، شريطة أن لا يتجاوز مبلغ التعويض المطالب به مبلغ التأمين المتفق عليه مع ذلك المؤمن، ويحق للمؤمن الذي دفع مبلغ التعويض الرجوع على أي مؤمن آخر بجزء يعادل النسبة بين مبلغ تأمين هذا المؤمن إلى مجموع مبالغ التأمين المحددة في عقود التأمين جميعها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٥٤):</p> <p style="text-align: center;">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٥٤) :-</p> <p style="text-align: center;">ب- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">أ- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">ب- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">ج- موافقة.</p>	<p>ب- لغايات تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يشترط أن يكون محل التأمين ذاته في كل عقود التأمين والمصلحة التأمينية والخطر المؤمن منه وأن تكون هذه العقود جميعها مسؤولة عن تعويض الخسارة ذاتها عند تحقق الخطر ويقع باطلاً أي شرط يرد في عقد التأمين يقضي بإعفاء المؤمن من مسؤوليته في هذه الحالة.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٥٤) :-</p> <p>أ- يجوز التأمين من أي أضرار تلحق بالغير جراء تحقق مسؤولية المؤمن له المدنية وفقاً لشروط العقد المبرم مع المؤمن ويلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عما يترتب عليه من مسؤولية مدنية تجاه المتضرر، إضافة إلى المصاريف التي يتحملها المؤمن له نتيجة مطالبته من المتضرر قضائياً، وأي مصاريف أخرى يتم الاتفاق عليها بين طرفي عقد التأمين.</p> <p>ب- يتحدد التزام المؤمن المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بقيمة الضرر الفعلي أو بحدود المسؤولية الواردة في عقد التأمين، أيهما أقل.</p> <p>ج- إذا تعدد المتضررون ولم تكف حدود مسؤولية المؤمن الواردة في عقد التأمين للوفاء بقيمة الضرر الفعلي الذي تسبب به المؤمن له، التزم المؤمن بتعويض كل متضرر بنسبة من حقه في قيمة الضرر إلى حدود مسؤوليته بموجب عقد التأمين.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٥٥):- أ- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون. ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب. ج- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب. د- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٥٥) :- أ- شطب الفقرة مع مراعاة إعادة ترقيم باقي الفقرات. ب- موافقة. ج- موافقة. د- موافقة.</p>	<p>المادة (٥٥) :- أ- لا يتحقق التزام المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المؤمن له بما لحقه من ضرر بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية المدنية الواردة في عقد التأمين. ب- يكون المؤمن مسؤولاً في حدود مسؤوليته المحددة في عقد التأمين بالتضامن والتكافل مع المؤمن له عن تعويض المتضرر عما لحقه من ضرر. ج- للمتضرر مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذي لحق به شريطة إثبات مسؤولية المؤمن له عن الضرر والتزام المؤمن تجاه المؤمن له بموجب عقد التأمين. د- للمؤمن أن يحتج بمواجهة المتضرر بالدفع التي يجوز للمؤمن التمسك بها تجاه المؤمن له وفق شروط وأحكام عقد التأمين.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٥٦): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٥٦) :- موافقة.</p>	<p>المادة (٥٦) :- للمتضرر أو المؤمن له إدخال المؤمن طرفا في دعوى المسؤولية المدنية المقامة على المؤمن له، كما يجوز للمؤمن أن يطلب التدخل فيها.</p>
<p>المادة (٥٧): الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p>	<p>المادة (٥٧) :- شطب الفقرة (أ) واعتبار ما ورد في الفقرة (ب) نصاً للمادة لتصبح على النحو التالي: المادة (٥٧) :- لا يجوز التمسك بالاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كان إقرار المؤمن له مقتصر على وقائع مادية أو ثبت أن دفع التعويض أو المصالحة كان لمصلحة المؤمن.</p>	<p>المادة (٥٧) :- أ- يجوز الاتفاق على إعفاء المؤمن من التزامه، إذا أقر المؤمن له بمسؤوليته أو دفع تعويضا للمتضرر دون موافقة المؤمن. ب- لا يجوز التمسك بالاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كان إقرار المؤمن له مقتصر على وقائع مادية أو ثبت أن دفع التعويض أو المصالحة كان لمصلحة المؤمن.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٥٨): - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الرابع عقد التأمين من الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات</p> <p style="text-align: center;">المادة (٥٨): - المطلع: موافقة. أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة. د- موافقة. هـ- موافقة .</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الرابع عقد التأمين من الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات</p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <p style="text-align: center;">المادة (٥٨): - يكون المؤمن مسؤولاً في التأمين من الحريق عن: -</p> <p>أ- الأضرار الناشئة عن الحريق ولو كان ناجماً عن الزلازل والصواعق والزوايع والرياح والأعاصير والانفجارات المنزلية والاضطرابات التي يحدثها سقوط الطائرات والسفن الجوية الأخرى. ب- الأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق. ج- الأضرار التي تلحق بالأشياء المؤمن عليها بسبب الوسائل المتخذة للإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق. د- ضياع الأشياء المؤمن عليها واختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة. هـ- الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الأموال المؤمن عليها، ما لم يكن المؤمن له على علم بهذا العيب عند التعاقد.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٥٩) :- التأمين من الحريق على الأبنية السكنية ومجمل منقولات المؤمن له، يمتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقيين بخدمته إذا كانوا معه في معيشة واحدة.	المادة (٥٩) :- موافقة .	المادة (٥٩) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٦٠) :- يجوز أن يشمل عقد التأمين من الحريق أخطارا أخرى كالزلازل والفيضانات وسقوط الطائرات والسرقة.	المادة (٦٠) :- موافقة .	المادة (٦٠) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

الفصل الخامس

عقد التأمين الطبي

المادة (٦١) :-

أ- يلتزم المؤمن بموجب عقد التأمين الطبي بأن يدفع للمؤمن له أو نيابة عنه النفقات الطبية عند إصابة المؤمن له أو المؤمن عليه بأمراض معينة أو تعرضه للإصابات الجسدية التي يشملها عقد التأمين.

ب- لطرفي عقد التأمين الطبي الاتفاق على أن تشمل حقوق عقد التأمين العجز الذي يلحق بالمؤمن عليه الناجم عن مرضه أو أي منافع أخرى يتم الاتفاق عليها.

المادة (٦٢) :-

أ- لطرفي عقد التأمين الطبي الاتفاق أن يشمل عقد التأمين زوج المؤمن له أو أصوله أو فروعه أو أيًا من العاملين في منزله وذلك وفقا لشروط العقد.

ب- للمؤمن له في عقد التأمين الطبي طلب استبعاد مؤمن عليه أو أكثر من عقد التأمين بسبب تغير صفته، وفي هذه الحالة يسترد المؤمن له جزءا من قسط التأمين على أساس نسبي من تاريخ إجراء هذا الاستبعاد وحتى انتهاء العقد، ما لم يكن المؤمن قد تحمل نفقات طبية عن المؤمن عليه تفوق قيمة القسط المدفوع من المؤمن له عن المؤمن عليه.

الفصل الخامس عقد التأمين الطبي

المادة (٦١) :-

أ- موافقة بعد شطب كلمة (معينة).

ب- موافقة.

المادة (٦٢) :-

أ- موافقة.

ب- موافقة.

المادة (٦١) :-

أ- الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.

ب- الموافقة عليها كما وردت مجلس النواب.

المادة (٦٢) :-

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٦٣) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٦٣) :- أ- موافقة. ب-المطلع: موافقة. ١- موافقة. ٢- موافقة. ج-المطلع: موافقة. ١- موافقة بعد شطب كلمة (خمس) والاستعاضة عنها بكلمة (أربع). ٢- موافقة. د- موافقة.</p>	<p>المادة (٦٣) :- أ-يجوز إبرام عقد تأمين طبي جماعي يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يدفع لمجموعة من الأشخاص قابلة للتحديد ما يتحملونه من نفقات طبية عند تعرض أي منهم للأمراض والإصابات التي يغطيها العقد ووفقا لشروطه. ب-تنتهي مشاركة المؤمن عليه في عقد التأمين الجماعي مع احتفاظه بحقوقه التي ترتبت له بموجب العقد في أي من الحالتين التاليتين: - ١- إذا طلب إنهاء مشاركته ولا يوجد نص في العقد يمنع ذلك. ٢-إذا أصبح تعريف المجموعة الوارد في العقد غير منطبق عليه. ج-للمؤمن عليه في عقد التأمين الطبي الجماعي أن يطلب من المؤمن استمرار التغطية التأمينية الممنوحة له في حال انتهاء مشاركته في العقد، شريطة ما يلي: - ١- أن يكون المؤمن عليه قد شارك في التأمين الطبي الجماعي مدة لا تقل عن <u>خمس</u> سنوات. ٢-أن يقدم المؤمن عليه طلبا لاستمرار التغطية التأمينية الممنوحة له خلال مدة لا تتجاوز (٦٠) ستين يوما من تاريخ انتهاء مشاركته. د- يلتزم المؤمن عند تحقق الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة، باستمرار تغطية المؤمن عليه بموجب عقد تأمين طبي فردي بالتغطيات المحددة بموجب عقد التأمين الطبي الجماعي ذاتها ولمدة لا تقل عن سنتين، ما لم يطلب المؤمن عليه مدة أقل، ووفقا للسياسة الاكتتابية المعتمدة لدى المؤمن.</p>

الفصل السادس

عقد التأمين البحري

المادة (٦٤): -

يختص عقد التأمين البحري في التأمين من الأخطار المتعلقة برحلة بحرية، ولغايات هذا القانون يقصد بـ (الرحلة البحرية) الرحلة التي تتم في البحر أو في أي مياه قابلة للملاحة وتشمل عمليات النقل البري أو الجوي أو السككي التي تشكل جزءاً متمماً للرحلة البحرية.

المادة (٦٥): -

أ- يجوز أن يكون محل التأمين البحري ما يلي: -

١- السفينة وأجهزتها، والسفينة التي لا تزال في طور الإنشاء أو أثناء نقلها أو ترميمها أو إقامتها في الأحواض أو أثناء تجربتها.

الفصل السادس

عقد التأمين البحري

المادة (٦٤): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٦٤): -

موافقة.

المادة (٦٥): -

أ-المطلع: الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

المادة (٦٥): -

أ-المطلع: موافقة.

١- موافقة بعد شطب عبارة (وأجهزتها) والاستعاضة عنها بعبارة (وملحقاتها).

١- الموافقة عليه كما ورد في مشروع القانون بعد إضافة عبارة (وملحقاتها) بعد عبارة (وأجهزتها).

٢- الحمولة والبضائع وأي ممتلكات أخرى موجودة في السفينة، والأرباح المتوقعة منها.

٣- أجرة السفينة والركاب والعمولة وأي دخل يتأتى من تشغيل السفينة.

٤- المسؤولية المدنية التي يحتمل وقوعها وتكون ناشئة عن الرحلة البحرية.

ب- يجب أن يحدد المحل في عقد التأمين بشكل واضح وواف، ويتم تفسير العبارات العامة لمصلحة المؤمن له.

المادة (٦٦): -

أ- لا يشترط في عقد التأمين البحري تحديد المصلحة التأمينية أو حدود تلك المصلحة للمؤمن له في محل التأمين، كما لا يشترط أن تكون هذه المصلحة حالة عند انعقاد العقد ويكتفى بثبوت المصلحة التأمينية للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه.

٢- موافقة.

٣- موافقة.

٤- موافقة.

ب- موافقة.

المادة (٦٦): -

أ- موافقة.

٢- الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

٣- الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

٤- الموافقة عليه كما ورد من مجلس.

ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

النواب.

المادة (٦٦): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٦٧):</p> <p style="text-align: center;">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٦٧) :-</p> <p style="text-align: center;">المطلع: موافقة.</p> <p style="text-align: center;">أ- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">ب- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">ج- موافقة .</p>	<p>ب- كل عقد تأمين أنشئ بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها يكون باطلا إذا ثبت أن الهلاك أو نبا الوصول قد بلغا إما إلى مكان وجود المؤمن له قبل إصداره الأمر بالتأمين وإما إلى مكان التوقيع على العقد قبل أن يوقعه المؤمن.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٦٧) :-</p> <p>يتخذ عقد التأمين البحري أحد الأشكال التالية: -</p> <p>أ- عقد التأمين لرحلة واحدة أو أكثر.</p> <p>ب- عقد التأمين لمدة محددة.</p> <p>ج- عقد تأمين مختلط لرحلة واحدة أو أكثر ولمدة محددة.</p>
<p style="text-align: center;">المادة (٦٨):</p> <p style="text-align: center;">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٦٨) :-</p> <p style="text-align: center;">أ- موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٦٨) :-</p> <p>أ- لطرفي عقد التأمين الاتفاق على مبلغ تأمين معين يدفع بتحقق الضرر الناجم عن الخطر المؤمن منه ودون حاجة لإثبات قيمة الضرر، على أن يكون هذا الاتفاق واضحا ومحددا.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>ب- المطلع: موافقة.</p> <p>١- موافقة.</p> <p>٢- موافقة.</p> <p>٣- موافقة.</p> <p>٤- موافقة.</p> <p>٥- موافقة.</p>	<p>ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يحدد مبلغ التأمين على النحو التالي:</p> <p>١- للسفينة بقيمتها بتاريخ بدء التأمين عليها ممثلة بمجموع قيم هيكلها ومعداتها ووقودها ومخازنها وأجهزتها والمؤونة التي تكون على متنها وقسط التأمين.</p> <p>٢- للبضائع بالقيمة الإجمالية لفواتير شراء البضائع أو القيمة الفعلية لها في مكان شحنها، مضافا إليها أجور شحنها وتأمينها بتاريخ بدء التأمين عليها وأي نسبة من إجمالي مبلغ التأمين يتفق عليها الطرفان تمثل الربح المتوقع.</p> <p>٣- لأجور الشحن بإجمالي مبلغ أجور الشحن الواجبة الدفع إلى الناقل مضافا إليها قسط تأمين تلك الأجور بتاريخ بدء التأمين عليها.</p> <p>٤- لأي أموال أخرى مؤمن عليها بإجمالي القيمة الفعلية لتلك الأموال مضافا إليها قسط تأمينها بتاريخ بدء التأمين عليها.</p> <p>٥- في التأمين من المسؤولية المدنية للمؤمن له بمجموع المبالغ التي قد يدفعها للغير المتضرر نتيجة لتحقق مسؤوليته التعاقدية أو مسؤوليته عن الفعل الضار.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٦٩): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٦٩) :- أ- موافقة. ب-١- موافقة. ٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٦٩) :- أ-يجوز أن يكون عقد التأمين البحري غير محدد القيمة، على أن يتم تحديدها بموجب ملحق لعقد التأمين يصدره المؤمن بناء على تصريح المؤمن له من تاريخ علمه بتفاصيل الشحنة شريطة أن يتم ذلك قبل وصولها إلى الميناء النهائي المذكور في العقد ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. ب-١-يجوز إصدار عقد التأمين البحري بالشروط والأحكام العامة له بما في ذلك الحد الأعلى لمبلغ التأمين دون ذكر تفاصيل كل شحنة في تصريحات لاحقة، ويتولى المؤمن تخفيض مبلغ التأمين تبعاً لذلك بموجب ملحق عقد التأمين. ٢-يجوز تصحيح أي خطأ مادي ورد في التصريح الصادر وفقاً لأحكام البند (١) من هذه الفقرة، حتى بعد وصول السفينة أو البضاعة أو تحقق الضرر.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٧٠): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٧٠) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٧٠) :- أ- يجوز أن يتضمن عقد التأمين البحري إضافة إلى الشروط العامة والخاصة الواردة فيه أي شروط صريحة أو ضمنية يلتزم المؤمن له بمقتضى كل منها بأداء عمل أو الامتناع عن عمل. ب- إذا خالف المؤمن له أيا من الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، أعفي المؤمن من مسؤوليته من تاريخ تلك المخالفة ما لم يقبل صراحة أو ضمنا بها، فإذا قبل بها فلا يجوز له الرجوع عن هذا القبول. ج- لا يعفي المؤمن من مسؤوليته إذا أصبح أي من الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة غير قابل للتطبيق بسبب تغير ظروف عقد التأمين أو إذا كان من شأن تطبيق هذا الشرط مخالفة التشريعات النافذة.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٧١) :-</p> <p>أ- يجب أن يكون الاشتراط الصريح منصوصاً عليه في عقد التأمين أو أن يتضمنه مستند يشار إليه في العقد شريطة تزويد المؤمن له بهذا المستند.</p> <p>ب- إذا تعارض الاشتراط الضمني مع الاشتراط الصريح يطبق الأخير.</p>	<p>المادة (٧١) :-</p> <p>أ- موافقة واعتبار ما ورد فيها نصاً للمادة وشطب الترميز (أ).</p> <p>ب- شطب الفقرة.</p>	<p>المادة (٧١) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت في مشروع القانون.</p>
<p>المادة (٧٢) :-</p> <p>يشترط في عقد التأمين البحري أن تكون السفينة صالحة للملاحة لغايات مواجهة أخطار البحر الاعتيادية المؤمن منها بموجب شهادة رسمية منذ بداية الرحلة أو بدء التأمين ولغاية انتهاء الرحلة أو وصول الميناء الذي يشمل العقد.</p>	<p>المادة (٧٢) :-</p> <p>موافقة.</p>	<p>المادة (٧٢) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٧٣) :-</p> <p>إذا تم إصدار عقد التأمين لرحلة واحدة أو أكثر فلا يشترط أن تكون السفينة أو واسطة النقل في مكان بدء الرحلة بتاريخ إصدار العقد، على أن تبدأ الرحلة ضمن وقت معقول من ذلك التاريخ، فإذا تأخرت</p>	<p>المادة (٧٣) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>المادة (٧٣) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٧٤):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٧٤) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>عن ذلك الوقت جاز للمؤمّن إنهاء العقد ما لم يثبت المؤمّن له علم المؤمّن قبل إصدار العقد بالظروف التي نجم عنها التأخير في بدء الرحلة، أو أن يكون المؤمّن قد تنازل صراحة أو ضمنا عن إنهاء العقد.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٧٤) :-</p> <p>أ- للمؤمّن إنهاء عقد التأمين البحري إذا غادرت السفينة من مكان أو وصلت إلى مكان آخر وذلك بخلاف المكان المتفق عليه.</p> <p>ب- ما لم ينص عقد التأمين على خلاف ذلك، فإن التغيير في رحلة السفينة دون عذر يعفي المؤمّن من مسؤوليته من تاريخ هذا التغيير.</p>
<p style="text-align: center;">المادة (٧٥):-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٧٥) :-</p> <p>أ- موافقة.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٧٥) :-</p> <p>أ- إذا انحرفت السفينة دون عذر عن مسارها المحدد في عقد التأمين، يعفى المؤمّن من مسؤوليته من تاريخ ذلك الانحراف إلى حين عودة السفينة إلى مسارها المحدد في العقد.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	<p>ب- المطلع: موافقة.</p> <p>١- موافقة.</p> <p>٢- موافقة.</p> <p>٣- موافقة.</p>	<p>ب- لغايات الفقرة (أ) من هذه المادة، يعتبر انحرافا عن مسار الرحلة البحرية أي مما يلي:</p> <p>١- خروج السفينة عن المسار المحدد في عقد التأمين أو عن المسار المعتاد أو المتعارف عليه في حال عدم تحديده.</p> <p>٢- اتجاه السفينة إلى الموانئ المحددة في عقد التأمين أو إلى أي منها بخلاف الترتيب المحدد فيها ما لم يوجد عرف يقضي بخلاف ذلك أو كان هناك سبب معقول يبرر ذلك.</p> <p>٣- اتجاه السفينة إلى الموانئ ضمن منطقة دون اتباع الترتيب الجغرافي لهذه الموانئ ما لم يوجد عرف يقضي بخلاف ذلك أو كان هناك سبب معقول يبرر ذلك وكان عقد التأمين لا يتضمن تسمية موانئ التفريغ.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٧٦):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٧٦) :- أ- المطلع: موافقة. ١- موافقة. ٢- موافقة. ٣- موافقة ٤- موافقة.</p>	<p>المادة (٧٦) :- أ- تعتبر أي من الحالات التالية عذرا يببرر انحراف السفينة أو التأخير في تنفيذ الرحلة البحرية: - ١- إذا كان طرفا عقد التأمين البحري قد اتفقا على ذلك بمقتضى بند خاص في العقد. ٢- إذا نجم ذلك عن ظروف خارجة عن إرادة مجهز السفينة أو مستخدميه. ٣- إذا كان ذلك ضروريا ومعقولا لسلامة السفينة أو الأموال المؤمن عليها أو تطبيقا لاشتراط صريح أو ضمني. ٤- إذا تم ذلك لغايات إنقاذ أشخاص أو مساعدة سفينة أخرى في حالة استغاثة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٧٧) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٧٧) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>٥- إذا كان ذلك ضروريا من أجل الحصول على مساعدة طبية لأي شخص على متن السفينة.</p> <p>ب- إذا زال سبب انحراف السفينة أو التأخير في تنفيذ الرحلة البحرية، فعلى السفينة أن تعود إلى مسارها وتنفيذ رحلتها البحرية بالسرعة المعقولة.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٧٧) :-</p> <p>أ- إذا عين في عقد التأمين عدة موانئ للتفريغ فيمكن للسفينة أن تتجه إلى أي منها أو إليها جميعا.</p> <p>ب- إذا كان عقد التأمين لرحلة بحرية واحدة أو أكثر يتم تنفيذ مسار الرحلة بالسرعة المعقولة، وبخلاف ذلك يُعفى المؤمن من مسؤوليته اعتبارا من الوقت الذي أصبح فيه التأخير غير معقول ما لم يكن هناك سبب قانوني يبرر ذلك</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٧٨):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٧٨) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٧٨) :- أ- للمؤمن له تحويل عقد التأمين البحري إلى شخص آخر حوالة صريحة أو ضمنية سواء قبل تحقق الخطر المؤمن منه أو بعده، وتنتقل له بمقتضى هذه الحوالة الحقوق والالتزامات الواردة في عقد التأمين كافة اعتبارا من تاريخها. ب- يبقى المحيل مسؤولا بالتضامن والتكافل مع المحال له عن أقساط التأمين ما لم يقر المؤمن له بإعلام المؤمن بالحوالة. ج- لا يعتد بأي حوالة لعقد التأمين تتم بعد تاريخ التنازل عن الأموال المؤمن عليها أو بعد زوال المصلحة التأمينية للمؤمن له.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٧٩): الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٧٩) :- أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة. د- موافقة.</p>	<p>المادة (٧٩) :- أ- على الرغم مما ورد في المادة (٧٨) من هذا القانون، تشترط موافقة المؤمن على تحويل عقد التأمين على السفينة بسبب انتقال ملكية السفينة الى مالك جديد. ب- إذا لم يوافق المؤمن على تحويل عقد التأمين على السفينة، يجوز له إنهاء عقد التأمين من تاريخ نقل ملكية السفينة إلى المالك الجديد. ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة، إذا انتقلت ملكية السفينة وهي في عرض البحر، فلا يجوز إنهاء عقد التأمين إلا بعد إنهاء السفينة لرحلتها المقررة. د- إذا قام المؤمن بإنهاء عقد التأمين وفقا لأحكام الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة، فإنه يلتزم بأن يعيد إلى المؤمن له مبلغا يعادل نسبة من قسط التأمين عن المدة المتبقية من تاريخ إنهاء العقد وحتى تاريخ الانتهاء المحدد في العقد.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٨٠) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٨٠) :- المطلع: موافقة. أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة. د- موافقة .</p>	<p>المادة (٨٠) :- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، لا يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له في عقد التأمين البحري عن: - أ-الخسارة الناجمة عن التأخير حتى لو كان هذا التأخير ناجما عن خطر مؤمن منه. ب-الخسارة الناجمة عن الاستهلاك الاعتيادي للأموال المؤمن عليها والنضوج الاعتيادي لها والنقصان الاعتيادي لوزنها أو حجمها. ج-الخسارة الناجمة عن العيب الذاتي للأموال المؤمن عليها أو عدم كفاية تغليفها أو حزمها أو طبيعتها. د-الخسارة الناجمة عن القوارض أو العث.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٨١) :-</p> <p>أ-تكون الخسارة البحرية إما خسارة كلية أو خسارة جزئية.</p> <p>ب-تكون الخسارة الكلية إما خسارة كلية فعلية أو خسارة كلية حكمية.</p>	<p>المادة (٨١) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٨١) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>
<p>المادة (٨٢) :-</p> <p>أ-تعتبر الخسارة كلية فعلية في أي من الحالتين التاليتين: -</p> <p>١-إذا تم فقدان الأموال المؤمن عليها أو إذا تضررت كلياً بسبب تحقق الخطر المؤمن منه أو إذا حرم المؤمن له من استردادها.</p> <p>٢-إذا لم تصل السفينة إلى وجهتها خلال مدة معقولة واعتبرت السفينة مفقودة.</p>	<p>المادة (٨٢) :-</p> <p>أ-المطلع: موافقة.</p> <p>١- موافقة.</p> <p>٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٨٢) :-</p> <p>أ- المطع: الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.</p> <p>١- الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.</p> <p>٢- الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب بعد إضافة عبارة (من آخر اتصال بها) إلى آخره.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>المادة (٨٣) :-</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>ب- موافقة .</p> <p>المادة (٨٣) :-</p> <p>أ- موافقة.</p> <p>ب- موافقة.</p> <p>ج- ١- موافقة.</p>	<p>ب- عند تحقق الخسارة الكلية الفعلية يعفى المؤمن له من التزامه بإشعار المؤمن بتخليه عن الأموال المؤمن عليها.</p> <p>المادة (٨٣) :-</p> <p>أ- تعتبر الخسارة كلية حكومية إذا كانت نفقات حفظ الأموال المؤمن عليها أو إصلاحها أو نقلها أو استردادها أو إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها قبل تحقق الخطر المؤمن منه تزيد على قيمتها الفعلية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.</p> <p>ب- للمؤمن له عند تحقق الخسارة الكلية الحكومية، إما اعتبارها خسارة جزئية أو التخلي للمؤمن عن الأموال المؤمن عليها واعتبار الخسارة كما لو كانت خسارة كلية فعلية.</p> <p>ج- ١- إذا اعتبرت الأموال المؤمن عليها خسارة كلية حكومية، وطالب المؤمن له بتعويضه عنها على أساس الخسارة الكلية، التزم المؤمن له بالتخلي عن الأموال المؤمن عليها إلى المؤمن.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	٢- موافقة.	٢- إذا اختار المؤمن له التخلي للمؤمن عن الأموال المؤمن عليها، فعليه أن يبلغه بذلك خطيا ما لم يكن المؤمن قد تنازل صراحة أو ضمنا عن إجراء التبليغ، فإذا لم يلتزم المؤمن له بذلك اعتبرت الخسارة جزئية.
	٣- موافقة.	٣- يلتزم المؤمن له بإرسال إشعار التخلي إلى المؤمن بعد تسلمه معلومات موثوقة عن الخسارة، وللمؤمن في هذه الحالة قبول التخلي عن الأموال المؤمن عليها أو رفضه مع إبلاغ المؤمن له بذلك خطيا.
	٤- موافقة.	٤- إذا قبل المؤمن التخلي عن الأموال المؤمن عليها انتقلت إليه حقوق الملكية كافة.
	٥- موافقة.	٥- لا يخل بحقوق المؤمن له رفض المؤمن التخلي عن الأموال المؤمن عليها بعد إشعار المؤمن له بذلك بصورة صحيحة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٨٤):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٨٤) :- أ- موافقة. ب- المطلع: موافقة. ١- موافقة. ٢- موافقة.</p>	<p>المادة (٨٤) :- أ-لغايات هذه المادة، يقصد (بالخسائر البحرية المشتركة) ما ينتج من أضرار وهلاك أشياء ونفقات استثنائية عن هلاك أقدم عليه ربان السفينة قصدا للمنفعة المشتركة ومجابهة لخطر تعرضت له الرحلة البحرية. ب-مع مراعاة أي شروط صريحة ترد في عقد التأمين: - ١-إذا دفع المؤمن له أو كان مسؤولا عن دفع أي مشاركة في الخسائر البحرية المشتركة أو مشاركة في مصاريف الإنقاذ، يكون التعويض الذي يدفعه المؤمن هو مبلغ تلك المشاركة. ٢-إذا كانت الأموال مؤمنا عليها بأقل من قيمتها الفعلية أو كان مؤمنا على جزء منها، يتم تخفيض مبلغ التعويض الذي يدفعه المؤمن والمتعلق بالخسائر البحرية المشتركة بما يعادل نسبة مبلغ التأمين إلى القيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٨٥):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٨٦):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٨٥) :- موافقة .</p> <p style="text-align: center;">المادة (٨٦) :- أ- موافقة.</p> <p style="text-align: center;">ب- موافقة.</p>	<p>٣- يكون للمؤمن، في حال دفع مبلغ التعويض للمؤمن له الذي تضررت أمواله نتيجة الخسائر البحرية المشتركة، الحق في الرجوع على باقي أصحاب الأموال غير المتضررة بحصة كل منهم الناجمة عن المشاركة في الخسائر وذلك بعد تخفيض حصة مشاركة المؤمن له لديه في الخسائر البحرية المشتركة.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٨٥) :- يكون المؤمن مسؤولاً عن مصاريف الإنقاذ وأي مصاريف أخرى تكبدها المؤمن له تجنباً لوقوع خسارة مؤمن منها حتى لو تحققت الخسارة وكانت هذه الخسارة جزئية أو كلية.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٨٦) :- أ- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يكون المؤمن مسؤولاً عن الخسائر الناجمة عن أكثر من حادث حتى ولو تجاوز مجموع مبالغ هذه الخسائر مبلغ التأمين.</p> <p style="text-align: center;">ب- مع مراعاة ما ورد في المادة (٨٣) من هذا القانون، إذا وقعت خسارة جزئية ولم يعم المؤمن له بإصلاح الأموال المتضررة بعذر مقبول وتلا ذلك خسارة كلية، استحق المؤمن له التعويض عن الخسارة الكلية.</p>

الفصل السابع

عقد إعادة التأمين

المادة (٨٧): -

تطبق الأحكام الواردة في هذا القانون المتعلقة بعقود التأمين على عقود إعادة التأمين بقدر انطباقها عليها.

المادة (٨٨): -

أ- لا يرتب عقد إعادة التأمين علاقة مباشرة بين معيد التأمين وبين المؤمن له أو المستفيد في عقد التأمين، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من خلال شرط الاختراق.

ب- لغايات تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يقصد بشرط الاختراق، الشرط الوارد في عقد إعادة التأمين الذي يقضي بمسؤولية معيد التأمين في حدود حصته من الخسارة المعاد تأمينها لديه تجاه المؤمن له أو المستفيد من عقد التأمين في الحالات التي يتعذر على المؤمن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن له أو المستفيد كتصفية المؤمن وبحيث تنشأ علاقة مباشرة بين معيد التأمين والمؤمن له والمستفيد.

الفصل السابع

عقد إعادة التأمين

المادة (٨٧): -

موافقة.

المادة (٨٨): -

أ- موافقة.

ب- موافقة.

المادة (٨٧): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٨٨): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٨٩): _ الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٨٩): - أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٨٩) :- أ- يلتزم معيد التأمين بتعويض المؤمن عن الأخطار التي التزم المؤمن بالتأمين عليها ابتداء، شريطة أن تخضع الأخطار المغطاة لشروط وأحكام عقد إعادة التأمين. ب- يلتزم معيد التأمين بالتسويات التي يقوم بها المؤمن على سبيل المجاملة، إذا تم النص على ذلك صراحة في عقد إعادة التأمين. ج- يلتزم معيد التأمين بتسديد جميع حقوق شركة التأمين تحت التصفية فور صدور قرار بتصفيته.</p>
<p>المادة (٩٠): _ الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٠) :- موافقة .</p>	<p>المادة (٩٠) :- إذا آلت للمؤمن أي حقوق أو أموال بعد دفع التعويض للمؤمن له، يكون لمعيد التأمين حصة من تلك الحقوق والأموال تتناسب مع مبلغ التعويض الذي دفعه للمؤمن.</p>

الفصل الثامن

أحكام ختامية

المادة (٩١): -

إذا طلب المؤمن له إنهاء عقد التأمين قبل انقضاء مدته، التزم المؤمن برد نسبة من قسط التأمين تتناسب والمدة المتبقية وفق أحكام وشروط عقد التأمين محسوما منها المصاريف والرسوم والضرائب التي تحملها المؤمن لإصدار عقد التأمين ما لم يكن قد تحقق الخطر المؤمن منه.

المادة (٩٢): -

مع مراعاة الاحكام الخاصة بعقود التأمين البري والجوي والسككي، تطبق أحكام عقود التأمين البحري المنصوص عليها في هذا القانون على عقود التأمين البري والجوي والسككي الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع أحكام تلك العقود.

الفصل الثامن

أحكام ختامية

المادة (٩١): -

موافقة.

المادة (٩٢): -

موافقة.

المادة (٩١): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٩٢): -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٩٣):- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٣) :- المطلع: موافقة. أ- موافقة. ب- موافقة. ج- موافقة.</p>	<p>المادة (٩٣) :- تتم التبليغات المنصوص عليها في هذا القانون بكافة وسائل التبليغ القانونية بما في ذلك ما يلي: - أ- تسليمها مباشرة مقابل إيصال تسلم. ب- البريد المسجل او المستعجل او الخاص. ج- الفاكس أو أي من الوسائل الإلكترونية المتفق عليها.</p>
<p>المادة (٩٤) :- أ- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٤) :- أ- موافقة.</p>	<p>المادة (٩٤) :- أ- تشكل بموجب أحكام هذا القانون لجنة أو أكثر لغايات تحديد مدة التعطل وتقدير نسبة العجز للمتضررين من الحوادث المشمولة بعقود التأمين، وتحدد آلية تشكيلها ودرجاتها ومهامها وصلاحياتها وأتعابها وجدول نسب العجز وكافة الشؤون المتعلقة بها بمقتضى نظام يصدر وفقا لأحكام هذا القانون.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب بعد شطب عبارة (مجلس إدارة).</p>	<p>ب-موافقة.</p>	<p>ب-لغايات الفقرة (أ) من هذه المادة، يتولى <u>مجلس إدارة</u> البنك المركزي إعداد مشروع النظام ورفعها إلى مجلس الوزراء.</p>
<p>المادة (٩٥): -</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٥): -</p> <p>موافقة.</p>	<p>المادة (٩٥): -</p> <p>لا تعتمد أي تقارير خبرة لغايات تقدير التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأخطار أو الحوادث المغطاة في عقود التأمين على الأموال ما لم تنظم من خلال مسوي خسائر مرخص من البنك المركزي الأردني.</p>
<p>المادة (٩٦): -</p> <p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٦): -</p> <p>أ- موافقة.</p>	<p>المادة (٩٦): -</p> <p>أ- لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء مدة ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الواقعة التي نجمت عنها هذه الدعاوى أو من يوم علم ذي المصلحة بحدوثها، على أنه إذا كانت هذه الدعاوى ناشئة عن جريمة فإن المدة تبدأ من اليوم التالي لاكتساب الحكم الصادر فيها الدرجة القطعية.</p>
	<p>ب- <u>المطلع</u>: موافقة.</p>	<p>ب-يبدأ سريان المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في الحالتين التاليتين على النحو التالي: -</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
	١-موافقة.	١-إخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديمه بيانات غير صحيحة، من تاريخ علم المؤمن بذلك.
	٢-موافقة.	٢-إذا كان سبب دعوى المؤمن له على المؤمن ناشئاً عن رجوع الغير عليه، فتبدأ المدة من التاريخ الذي يستوفي فيه الغير التعويض من المؤمن له.
	ج- موافقة.	ج-على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لا تسمع دعاوى المؤمن الناشئة عن حلوله محل المؤمن له تجاه المسؤول أو المتسبب بالضرر بانقضاء مدة ثلاث سنوات من تاريخ قيام المؤمن بدفع التعويض إلى المؤمن له.
<p align="center">المادة (٩٧) :-</p> <p align="center">المطلع: موافقة.</p> <p align="center">الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p align="center">المادة (٩٧) :-</p> <p align="center">المطلع: موافقة.</p>	<p align="center">المادة (٩٧) :-</p> <p align="center">يقع باطلا في عقد التأمين أي من الشروط التالية: -</p>
	أ- موافقة.	أ-الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التعويض بسبب مخالفة القوانين إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو جنحة قصدية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p style="text-align: center;">المادة (٩٨):</p> <p>أ- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها نصاً للفقرة (أ) منها وإضافة فقرة جديدة إليها بالرمز (ب) بالنص التالي: -</p> <p>ب- يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون أحكام أي تشريعات منظمة للتأمين الإلزامي.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (٩٨) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>ب-الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التعويض بسبب تأخر المؤمن له في إعلان الحادث المؤمن منه إلى الجهات المطلوب إخبارها أو في تقديم المستندات إلى تلك الجهات، إذا تبين أن التأخير كان لعذر مقبول.</p> <p>ج-كل شرط لم يبرز بشكل ظاهر إذا كان يتعلق بحالة من الحالات التي تؤدي إلى إنهاء العقد أو سقوط حق المؤمن له في التعويض.</p> <p>د-شرط التحكيم إذا لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن عقد التأمين.</p> <p>هـ- كل شرط تعسفي يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه.</p> <p style="text-align: center;">المادة (٩٨) :-</p> <p>يعمل بأي شرط ورد في عقد التأمين يمنح المؤمن له أو المستفيد حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (٩٩): - أ- شطب نص الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي: - أ - كل من يثبت شراؤه للحقوق الناتجة عن عقد تأمين المركبات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (ستة أشهر) ولا تزيد على (ثلاث سنوات) أو بغرامة لا تقل عن (ثلاثة آلاف دينار) ولا تزيد على (ثلاثين ألف دينار) أو بكلتا هاتين العقوبتين، وفي حال التكرار تضاعف العقوبة مع الجمع بين العقوبتين. ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٩٩) :- أ- موافقة بعد إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي: أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يثبت شراؤه للحقوق الناتجة عن عقد تأمين المركبات وتضاعف العقوبة في حال التكرار. ب- موافقة.</p>	<p>المادة (٩٩) :- أ- كل من يثبت شراؤه للحقوق الناتجة عن عقد التأمين يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حال التكرار. ب- يعاقب الشريك والمتدخل والمحرض في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالعقوبة ذاتها المنصوص عليها فيها.</p>

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١٠٠) :- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.	المادة (١٠٠) :- موافقة .	المادة (١٠٠) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.
المادة (١٠١) :- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.	المادة (١٠١) :- موافقة .	المادة (١٠١) :- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الإعيان

دولة السيد الأيحي
السيد الادراج
٤/١

معالي الدكتور رجائي المعشر الأكرم
رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

تحية طيبة وبعد،،،

أرجو معاليكم التكرم بالعلم بأن اللجنة المنبثقة عن اللجنة المالية والاقتصادية والمكلفة بدراسة التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة ٢٠٢٤، قد أعدت تقريرها بعد عقد عدة اجتماعات مع المعنيين، أرفق لمعاليكم التقرير المعد من قبل اللجنة.
للتكرم بالاطلاع وإجراء ما ترونه مناسباً.

مع خالص شكري وتقديري

م. عامر الحديدي

رئيس اللجنة المكلفة

لمناقشة التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة ٢٠٢٤

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

بدر

نسخة: لأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة المكلفة لمناقشة التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة ٢٠٢٤

نسخة: أمين سر اللجنة المالية والاقتصادية / ملف اللجنة.

قدر السعد - التقرير السنوي لديوان المحاسبة - ٢٤-٣-٢٥

ص.ب ٧٢ عمان ١١١٠١ الأردن - هاتف : ٥٦٦٤١٢١ (٩٦٢٦) - فاكس ٥٦٨٩٣١٣ (٩٦٢٦)

Email : info@senate.jo

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة المالية والإقتصادية في مجلس الأعيان إجتماعات متتالية أيام ٢٠٢٦/١/٢١ و ٢٠٢٦/١/٢٧ و ٢٠٢٦/٢/٢، بحضور أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم :

١. معالي المهندس عامر الحديدي.

٢. معالي السيدة سهير العلي.

٣. معالي الدكتور محمد العسوس.

وقد إجتمعت اللجنة مع التالية أسماؤهم :

عطوفة الدكتور راضي الحمادين رئيس ديوان المحاسبة وكل من السادة والسيدات التالية أسماؤهم من كبار موظفي ديوان المحاسبة:

فواز وريكات، فواز غضيبات، عبدالمعطي الحراحشة، فايز العساف، دينا طاشمان، محمد العوايدة، المهندس عبدالله الحياي.

قررت اللجنة تقسيم إجتماعاتها إلى ثلاث محاور.

المحور الأول : المالية العامة متمثلة في البيانات المالية الختامية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤ ومخرجات تدقيق الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات المستقلة.

المحور الثاني : مخرجات الرقابة على الشركات التي تملك الحكومة (٥٠%) فأكثر من أسهمها.

المحور الثالث : قطاع الإدارة المحلية، أمانة عمان الكبرى، والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة.

وركزت اللجنة في نقاشها مع المعنيين على الأمور الجوهرية الواردة في تقرير ديوان المحاسبة. استمعت اللجنة إلى إيجاز قدمه عطوفة رئيس ديوان المحاسبة حول تقرير الديوان للعام ٢٠٢٤ كما إستمعت اللجنة إلى شرح حول المنهجية المحدثة للتدقيق التي إعتدها الديوان لأول مرة هذا العام حيث تم تحديث أدلة العمل الرقابي لتتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIS) وتفعيل إجراءات محتوى التقارير قبل إعتماها النهائي وتعتمد المنهجية المحدثة على تصنيف تدقيق العمليات والإلتزام المبنية على المخاطر

(Risk-Based Audit) بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية لهدف إرساء نهج إشرافي عليه، ودقة في تحديد مهام التدقيق وتوجيه الموارد وفق أولويات قائمة على التحليل الموضوعي للمخاطر والأثر المالي.

يستند إعداد الخطة المركزية للتدقيق إلى معايير كمية ونوعية متوازنة تأخذ في الإعتبار الأهمية النسبية للمهام الخاضعة للرقابة من حيث حجم الإيرادات والنفقات والأصول والسلف والقروض إضافة إلى الإعتبارات النوعية كطبيعة الجهة ونشاطها وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية فيها ومعالجة المخرجات الرقابية السابقة ومدى تأثير وإرتباط أنشطة الجهة الخاضعة للرقابة لحياة المواطنين.

أسهم تطوير وتحديث منهجية التدقيق في تحقيق نقلة نوعية في فاعلية التدقيق وتحقق أولوياته مما يرفع من جودة المخرجات الرقابية ويعزز دورها في احداث التأثير الإيجابي في حياة المواطنين.

كما استمعت اللجنة إلى خطط التطوير في الموارد البشرية من خلال برامج التدريب ودعم الموظفين للحصول على الشهادات المهنية وقد أبدت اللجنة إرتياحها من التطوير الحاصل في عمل الديوان ومخرجات العمل وأهمها التقرير السنوي.

قامت اللجنة بالحصول على تأكيد من عطوفة رئيس ديوان المحاسبة حول إستقلالية عمل الديوان في أداء عمله كما أخذت اللجنة تأكيداً حول كفاية الموازنة المرصودة للديوان مما يعزز إستقلالية الديوان.

أبدت اللجنة حرصها على الحصانة الكاملة لرئيس ديوان المحاسبة كما نصت عليه المادة الدستورية.

أكدت اللجنة إرتياحها من إستجابة الحكومة لتصويب ملاحظات الديوان حيث بلغت نسبة التصويب للعام ٢٠٢٤ نسبة (٥٩%) بالمقارنة مع نسبة (٤٨%) في العام السابق وتهدف الخطة إلى الوصول إلى نسبة تصويب (٧٥%) في العام ٢٠٢٥ وما بعده وصولاً إلى نسبة (١٠٠%) مستهدفة.

أكدت اللجنة إرتياحها من تعميم دولة رئيس الوزراء إلى المعنيين بضرورة معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة بشكل مستمر .

وقد شرعت اللجنة بمناقشة مخرجات الوقاية حسب الإطار الذي تم إعتماده وتوصي اللجنة بما يلي :

١. الإستمرار في جهود أنظمة وآليات عمل دوائر الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة من قبل الحكومة حيث تعتبر هذه الدوائر هي خط الدفاع الأول وبتعزيز آليات عمل هذه الدوائر يمكن تجنب العديد من المخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة ومما من شأنه تعزيز مبدأ الحفاظ على المال العام.
٢. ما زال تدقيق ديوان المحاسبة يظهر الخلل الكبير الحاصل عن ضعف الإنفاق من مشاريع تم تخصيص التمويل لها من القروض والمنح ويزيد المبالغ المخصصة والتي يقرب حجم الصرف منها من القروض والمنح عن (٧٠٠) مليون دينار في قطاعات حيوية مثل المياه بالرغم من تحمل الخزينة مبالغ عمولات التزام للجهات المقرضة وتوصي اللجنة بقيام دولة رئيس الوزراء بإيلاء هذا الموضوع أولوية قصوى عن طريق تشكيل لجنة من المعنيين لحصر هذه المشاريع وبيان أسباب التأخير في تنفيذها.
٣. ضرورة توخي الدقة في تقدير النفقات الرأسمالية من قبل الوزارات والدوائر المعنية.
٤. إعادة تصنيف النفقات ضمن بنود الموازنة وفقاً لطبيعتها الاقتصادية (جارية / رأسمالية) مما يعكس الواقع المالي بشكل دقيق.
٥. الإستمرار في جهود إنشاء منصة موحدة للدفع الإلكتروني للمقبوضات من الإيرادات لتخفيض الشيكات المرتجعة.
٦. يظهر بشكل مستمر حجم الملاحظات والمخالفات المتكررة للمؤسسات الحكومية وبالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة في نظام التتبع الإلكتروني إلا أن التجاوزات ما زالت مستمرة.

٧. ربط الدعم المقدم للأحزاب بحجم الإستجابة إلى تصحيح ملاحظات ديوان المحاسبة حيث أظهر التقرير وجود العديد من الملاحظات لدى الأحزاب التي تم تدقيقها منها عدم توريد الإيرادات إلى البنوك وهذا خلافاً واضحاً يستوجب التعامل معه.

٨. تؤكد اللجنة على توصياتها السابقة بأهمية رصد المخصصات الكافية لتسديد الإلتزامات المالية للدولة.

٩. لاحظت اللجنة وجود ضعف واضح في حوكمة الشركات المملوكة من قبل الحكومة من هذه الملاحظات عدم تقديم الشركات بياناتها المالية المدققة في الوقت المناسب وتوصي اللجنة بتكليف عطفة مراقب الشركات بالقيام بتزويد دولة رئيس الوزراء بأسماء الشركات التي تؤخر أو لا تقدم بياناتها المالية في الوقت المحدد، كما توصي اللجنة بأن يتم تقييم ممثلي الحكومة في الشركات على تقديم البيانات المالية.

١٠. تكررت الملاحظات المتعلقة بحوكمة الشركات المملوكة من قبل الحكومة وحصول الكثير من التجاوزات وتؤكد اللجنة على توصياتها السابقة بضرورة مأسسة أنظمة وتعليمات الحوكمة الرشيدة.

١١. توصي اللجنة بأن يركز الديوان في تدقيقه على أمانة عمان التركيز على الأمور الجوهرية منها إيرادات الضرائب وخص المهن.

١٢. ما زال الحجم الأكبر من الملاحظات والمخالفات متركزاً في البلديات ومجالس الخدمات المشتركة مما يستدعي وضع إطار لتعزيز الحوكمة في البلديات والمجالس البلدية تعزز من أنظمة الرقابة الداخلية وإيجاد برامج تدريبية للقائمين على هذه المهام وتعزيز استخدام التكنولوجيا.

١٣. إلزام البلديات تحسين كفاءة المحصل وربط المخصصات الممنوحة لها بكفاءة التحصيل.

رئيس اللجنة المصغرة

م. عامر الحديدي

محمد العيسى

السيد
السيد